السوري لكل السوريين

صحيفة أسبوعية سياسية اجتماعية حرة، تهدف إلى إعادة المحبة والألفة بين السوريين، وتقريب وجهات النظر بينهم.

/http://alsori.net
0997326097
alsorilklalsoreen@gmail.com

هوامش

مخيم نازحي تل أبيض: «الخيم البلاستيكية تزيد من معاناة قاطنيه»

الرقة/ حسن الشيخ

مع ارتفاع درجات الحرارة إلى مستويات قياسية خلال فصل الصيف، يواجه نازحو تل أبيض أوضاعاً إنسانية صعبة في ظل وطأة الحرارة الشديدة، واعتمادهم على وسائل التبريد التقليدية وانقطاع متكرر للطاقة الكهربائية.

يقطن مخيم نازحي تل أبيض ما يقارب الـ ٧٠٠٠ نازح، والذي أسس في ٢٢ تشرين الثاني ٢٠١٩، ولا يزال يفتقر إلى أبسط مقومات الحياة الكريمة، ويعتمد قاطنوه على الخيام المصنوعة من البلاستيك والتي لا توفر أي حماية من حرارة الشمس القاسية التي تتجاوز في بعض الأيام ٤٥ درجة مئوية.

يقول «مصطفى جلال « أحد قاطني المخيم: «في النهار لا يمكن الجلوس داخل الخيمة، الحرارة لا تطاق، والكهرباء أحياناً تنقطع فترة الذروة بسبب الأعطال والأحمال الزائدة، ونتيجة لذلك وبسبب ضعف الكهرباء لا نتمكن تشغيل مروحة بسيطة.»

ويضيف: «أطفالنا يمرضون من شدة الحرارة، ولا توجد مبردات ولا أجهزة تبريد يعتمد عليها، نضطر أحياناً لرش الماء على أرض الخيمة لتخفيف الحرارة، لكنها لا تفيد.»

تعاني العائلات أيضاً من تقنين في الخدمات الأساسية كالمياه الصالحة للشرب والرعاية الصحية، حيث تعمل إدارة المخيم بجهود خجولة على تأمين المياه حال انقطاعها عبر صهريج وحيد لا يغطي الحاجة، في حين تقتصر الرعاية الصحية على نقطة طبية وحيدة، وعيادة متنقلة تابعة للهلال الأحمر الكردي تقدم بعض الأدوية والخدمات الطبية بمحدودية.

من جانب آخر تقول النازحة عديلة محمد وهي أم لثلاثة أطفال: «ابنتي أصيبت بضربة شمس منذ يومين، ولم نجد دواء في النقطة الطبية، طلبوا منا الذهاب إلى مركز صحي خارج المخيم، لكن لا نملك أجرة الطريق.»

وفي ظل هذه الظروف الصعبة يُطالب قاطني المخيم المنظمات الإنسانية الدولية بالتحرك العاجل لإيجاد حلول مستدامة، كتوفير مساكن بديلة أو تحسين البنية التحتية في المخيم، إلى جانب دعم شبكة الكهرباء وتوفير وسائل التبريد الأساسية.

يبقى صيف مخيم نازحي تل أبيض، كما في كل عام، اختباراً قاسياً لصبر أهله وصمودهم، بين حرارة الشمس ولهيب الحاجة، تتجدد صرخة نازحي تل أبيض: «نريد فقط أن نعيش بكرامة.»

صوت الناس

عبد الكريم البليخ

سوريا تكتب خبزها

لا يختصر تراجع إنتاج القمح في سوريا أزمةً اقتصاديةً فحسب، بل يكشف صدعاً في الذاكرة الجمعية تشي به رائحة الخبز حين ترتبط صلاح الحاكم وكرامة الناس برغيفٍ يحضنه الفرن. اليوم، ينهض النقاش عن «سلالتين مبشرتين من القمح القاسي» كخيرٍ علمي يلمع وسط ركام صور الحرب، فيغدو ومضة أمل تتسلل إلى عصبٍ اجتماعي يتأرجح بين الخوف من الجوع وشغف البقاء.

هندسة العلم اصطدمت بهندسة الخراب: قذائفُ مزّقت مراكز إكثار البذار في حلب ودير الزور فاختلطت سلالات محلية حافظ عليها الفلاحون سرّاً ببذورٍ مهرَّبة حملت نيماتودا مدمرة. النتيجة حقولٌ كالمرايا المهشّمة: سنابل متفاوتة الطول واللون، وإنتاجٌ يقاس اليوم «بعدد الأكياس التي هزلت» كما يصفها أبو حسين الفلاح الحموي بصوتٍ مخنوق: «الدعم شحيح، السعر مُخجل، وحصادنا آخر من يحصد الأرباح».

حيث كانت المدن تستيقظ على هدير الشاحنات المكدّسة بالقمح، باتت تصحو على معاول تنقّب الركام. في كلية الزراعة - حلب، يُصمّم باحثون مختبرات جينيّة بميزانيات تقلّ عن تكلفة واجهة فندق فاخر، فيما تنبت نبتة قمح وحيدة في كأس زجاجي كاستعارةٍ لعلمٍ يصرّ على الحياة. الجامعات، رغم نزيف الكفاءات، تلمع كمصابيح صغيرة في ليلٍ طويل، مدركةً أن القمح ليس سلعةً بورصوية، بل عمودٌ فقري لكرامةٍ جماعية.

من أعمدة الجامع الأموي إلى نواعير حماة وقباب قلعة الحصن، يمتد خيطٌ من الطحين يربط الحجر بالزراعة؛ فالتراث المعماري تشرّب عبر العصور ذرّات القمح المنثور في مواسم الحصاد، حتى صار البناء نفسه شهادةً على تحالف الروح والحبة الذهبية. داخل البيوت الدمشقية القديمة، تغيّرت أدوار النساء: من تخزين الحبوب في جرار الفخار إلى تشغيل ورش أهلية لخبز التنور وإطعام النازحين، مُوسّسات بذلك نواة «اقتصاد الصمود» القائم على شبكاتٍ محليةٍ بديلة لسلاسل التوريد العالمية.

حين تقلّص العقوبات استيراد الأسمدة، يعيد المزارع تدوير فضلات الحيوانات؛ وحين تشح المحروقات، يضخ مياه الآبار بوسائل بدائية تستعيد تقنياتٍ نبطية. لكنها حلول لا تردم هوة حقولٍ عطشى ومطاحن صُمّمت لخمسة ملايين طن سنوياً. أي نهضةٍ تتطلّب خيالاً وطنيّاً يرى في القمح معمارَ انتماء، لا سلعةً لتعديل أرقام الميزان التجاري.

إحياء أصناف القمح الجديدة يفتح باباً لسياحة زراعية تعيد الزائر إلى حقولٍ تجريبية قرب المدرّج الروماني في بُصرة أو أسواق حمص حيث تُعرض أكياسٌ قطنية تحكي سيرة كلّ صنف. الدمج بين الجمالية السياحية وقيمة الغذاء يدوّر رأس المال الثقافي في عجلة الإنتاج، فيتحول الخبز الذي يلتهمه السائح إلى شهادةٍ على انتصار العلم والذاكرة معاً.

في مراكز العلاج النفسي الجماعي بضواحي دمشق، تُعجَن عجينة الخبز لإعادة الشعور بالسيطرة إلى ضحايا الصدمة؛ فالرائحة المنبعثة من فرن الحطب تُعيد وصل الجسد بالواقع. بالتوازي، يغوص الباحثون في هيئة البحوث الزراعية في الشفرة الوراثية لسلالاتٍ تقاوم الجفاف والنيماتود، مدركين أنّ البيانات لا تكفي بلا برامج إرشادٍ تصل إلى أبعد قريةٍ بلهفتها رائحة الكرم قبل لغة التقارير.

يبقى السؤال: ما جدوى قمحٍ مطوّر إذا بقي سعر الشراء الرسمي أدنى من ربع الكلفة؟ هيكلة مؤسسة إكثار البذار لن تُجدي بلا سياسةٍ تؤمّن للفلاح ربحاً يحفظ أرضه من صناديق استثمارٍ طارئة ترى في القمح وسيلة تبييض لا تسميداً للتربة. القمح، أكثر من أي محصول، استعارةٌ لسوريا: حبةٌ قديمة تُبعث كل عام، تتأرجح بين جفافٍ وفيضان، لكنها تمسك بالتراب رغم سكاكين الحرب. ومع بزوغ السلالات الجديدة - بحبوب كهرمانية تلمع - تلوح إمكانيةُ إحياء طقس «أول الرغيف»، حيث يوزع كبير العائلة الخبز الساخن على الأصابع الصغيرة تميمةً لمستقبلٍ يشبه سنبلةً لا تنتهي مهما عصفت بها الرياح.

الرصاص العشوائي يؤرق أهالي حماة

حماة/ جمانة الخالد

في مدينة حماة التي عُرفت بجمال نواعيرها وهدوء نهر العاصي، تحول صوت الرصاص العشوائي إلى كابوس يومي يهدد حياة الأهالي. أصبح الخروج من المنزل مغامرة محفوفة بالمخاطر، والجلوس في الشرفة قد يكلف الأرواح. ففي الأحياء الشعبية والمناطق المحيطة بالمدينة، تتحول الأفراح والمناسبات إلى مآتٍ بسبب العيارات النارية التي تطلق عشوائياً دون أي اعتبار لسلامة المدنيين.

تقول أم محمد، وهي سيدة في الخمسين من عمرها تعيش في حي المشرفة: «ابني البالغ من العمر ١٢ عاماً كان يلعب أمام المنزل عندما أصيب بشظية رصاص طائش أثناء حفل زفاف في الحي المجاور. لم يعد بإمكاننا ترك الأطفال يلعبون خارج المنزل.» هذه القصة ليست الوحيدة، ففي الأشهر الأخيرة سجلت مشافي حماة عشرات الإصابات بسبب الرصاص العشوائي، بعضها أدى إلى وفيات.

وتتفاقم المشكلة تتفاقم في المناطق الريفية المحيطة بحماة، حيث تنتشر ظاهرة إطلاق النار في الأعراس والمناسبات بشكل واسع. أبو أحمد، مزارع من قرية الكرمة، يروي كيف فقد ابنه الوحيد: «كان عمره ١٩ عاماً، ذهب لحضور حفل زفاف قريب له، وأثناء الرقص أصيب برصاصة طائشة في الرأس. مات قبل أن يصل إلى المستشفى.» هذه المأساة تكررت في قرى عديدة مثل سليمة والحمراء واللطامنة، حيث تحولت الأفراح إلى مآتم بسبب التهور والجهل.

وفي المستشفى الوطني بحماة، يؤكد طبيب الطوارئ (رفض ذكر اسمه الكامل) أن قسم الطوارئ يستقبل شهرياً ما بين ٥ إلى ١٠ إصابات ناجمة عن الرصاص العشوائي. «بعض الإصابات بسيطة، لكن الكثير منها خطير ويصل

إلى الدماغ أو القلب. لدينا حالات شلل دائم بسبب رصاصة طائشة.» ويضيف أن معظم الضحايا من الأطفال والنساء الذين لا علاقة لهم بأي احتفالات.

ولا يقتصر الخطر على الإصابات المباشرة، فالسكان يعيشون في رعب دائم من الرصاص الطائش الذي قد يخترق نوافذ المنازل في أي لحظة. تقول سيدة من حي الحاضر: «في الليلة الماضية سمعنا صوت رصاص قوي، واكتشفنا أن رصاصة اخترقت جدار غرفة نوم ابنتي. لو كانت جالسة في مكانها لكانت قتلت.»

وأصبحت ظاهرة الرصاص العشوائي جزءاً من الحياة اليومية في حماة، حيث يطلق البعض الرصاص لأتفه الأسباب، مثل الاحتفال بنجاح طالب، أو شراء سيارة جديدة، أو حتى لمجرد التعبير عن الفرح. وفي بعض الأحياء، تحولت هذه الممارسة إلى نوع من التنافر بين العائلات، حيث يسعى كل طرف لإثبات وجوده عبر إطلاق كميات أكبر من الرصاص.

وتفاقمت المشكلة بسبب انتشار الأسلحة غير المرخصة وتراجع الرقابة الأمنية. فبعد سنوات من الحرب، أصبحت الأسلحة متوفرة بكميات كبيرة وبأسعار زهيدة. يقول ضابط أمني سابق (رفض الكشف عن هويته): «يمكنك شراء بندقية كلاشنكوف بأقل من ٥٠٠ دولار، والذخيرة متوفرة بكثرة في السوق السوداء.»

ويحاول المجتمع المدني في حماة مواجهة هذه الظاهرة عبر حملات التوعية. جمعية «حماة آمنة» نظمت مؤخراً سلسلة محاضرات في المدارس والمساجد تحذر من مخاطر الرصاص العشوائي. كما أطلقت صفحة على مواقع التواصل الاجتماعي تنشر قصص الضحايا وتحذر من عواقب هذه الممارسات. لكن هذه الجهود تبقى محدودة في مواجهة ثقافة متجذرة في بعض شرائح المجتمع.

في المقابل، يطالب أهالي الضحايا بتشديد العقوبات على من يطلق الرصاص عشوائياً. تقول أم ياسر التي فقدت ابنها قبل عام: «القانون يجب أن يكون رادعاً. من يقتل الناس بهذه الطريقة يجب أن يحاسب كما يحاسب أي قاتل.» بعض العائلات بدأت ترفض إقامة الأعراس التي تشهد إطلاق نار، وتحولت إلى احتفالات هادئة خوفاً على أبنائها.

ويكمن الخطر الأكبر في أن هذه الظاهرة أصبحت مقبولة اجتماعياً في بعض الأوساط حيث يرى البعض أن إطلاق الرصاص تعبير عن الفرح والبهجة. لكن الواقع يقول إن كل رصاصة طائشة قد تحصد روح طفل بريء، أو تدمر أسرة كاملة. فهل تحتاج حماة إلى مزيد من الضحايا كي تفيق من هذا الكابوس؟

الكهرباء في حلب... تحسن طفيف لا يبدد معاناة السكان المستمرة

حلب/ خالد الحسين

لا تزال أزمة الكهرباء في مدينة حلب واحدة من أبرز التحديات اليومية التي تواجه سكان المدينة، رغم تسجيل تحسن طفيف في ساعات التغذية خلال الأسابيع الأخيرة. إذ يعاني الأهالي من انقطاعات طويلة ومتكررة تؤثر على مختلف مناحي الحياة، وسط وعود بتحسين الوضع، دون نتائج ملموسة حتى الآن.

وفي هذا السياق، قال المواطن «أبو محمد»، أحد سكان الأحياء الشرقية في حلب، لموقع «السوري»؛ «كنا نحصل على ساعة واحدة من الكهرباء مقابل خمس ساعات قطع، واليوم وصلنا إلى ستاعتين مقابل أربع ساعات قطع، لكن هذا لا يكفي. الغسالة، البراد، وحتى المراوح لا تعمل بشكل طبيعي، وحياتنا مرتبطة بجدول الكهرباء».

من جهته، أوضح المهندس سامي الأحمد، مسؤول في مديرية الكهرباء بحلب، أن التحسن المحدود في التغذية يعود إلى إدخال خطوط جديدة إلى الخدمة، وإصلاحات أجريت مؤخراً في المحطة الحرارية بريف حلب الشرقي، بالتعاون مع وزارة الطاقة. لكنه أشار إلى وجود تحديات كبيرة، أبرزها تضرر البنية التحتية

خلال سنوات الحرب، وصعوبة تأمين الوقود اللازم لتشغيل محطات التوليد.

وتُعدّ أزمة نقص الوقود، وغياب الاستثمارات في القطاع الكهربائي، إضافة إلى العقوبات الاقتصادية المفروضة على البلاد، من أبرز العوامل التي تعرقل جهود تحسين واقع الكهرباء. وقدّرت مصادر رسمية الخسائر في القطاع بمليارات الليرات السورية، ما يبطئ وتيرة الإصلاحات مقارنة بحجم الدمار والاحتياجات المتزايدة.

وفي ظل استمرار التقنين، يتجه بعض سكان المدينة نحو حلول بديلة مثل تركيب ألواح الطاقة الشمسية، والاعتماد المتزايد على المولدات الخاصة، رغم كلفتها العالية.

وتؤكد تصريحات صادرة عن الحكومة التابعة لسلطة دمشق وجود خطط لتحسين التغذية الكهربائية في حلب عبر ربط المدينة بشبكات مستقرة، وزيادة الاعتماد على مصادر بديلة للطاقة، لكن هذه الوعود لم تُترجم بعد إلى تحسن ملموس على أرض الواقع.

ومع اقتراب فصل الصيف، تتصاعد حاجة الأهالي لتأمين الكهرباء من أجل التبريد وتخزين المواد الغذائية، وسط تحذيرات من تفاقم المعاناة إذا لم تُتخذ خطوات جدية لتحسين التغذية الكهربائية.

ويبقى واقع الكهرباء في حلب مؤشراً واضحاً على حجم التحديات التي تواجهها المدينة، ومعاناة سكانها المستمرة، في انتظار حلول جذرية تعيد بعضاً من الاستقرار إلى حياتهم اليومية.

السوري لكل السوريين

صحيفة أسبوعية سياسية اجتماعية حرة العدد ٢٧٣ - الأربعاء ٢٥ حزيران ٢٠٢٥ م السعر: ١٠٠ل.س

الإدارة الذاتية تتخذ تدابير لإنجاح الامتحانات.. ٤٠٠ ألف طالب يتقدمون للامتحان على مستوى سوريا

السويداء.. المتقاعدون يعتصمون للمطالبة برواتبهم والشرطة دون رواتب

يعاني عناصر الشرطة في السويداء من عدم صرف رواتبهم، ونقص التجهيزات اللازمة للقيام بعملهم، منذ تفعيل دورهم في مطلع شهر أيار الماضي. «٢

استياء في جامعة حلب يثير استياء الطالبات ويطرح جدلاً حول التدخلات الدعوية

تشهد جامعة حلب منذ عدة أشهر نشاطاً متزايداً لما تُعرف باسم مؤسسة الشيخ الذهبي، وهي جهة غير حكومية تنشط في المجال الدعوي، حيث تركز نشاطاتها بشكل خاص على الترويج للنقاب الكامل كلباس شرعي وحيد للمرأة المسلمة «٤

كيف تأثرت الأسواق السورية بالحرب الإيرانية الإسرائيلية؟

شهدت الأسواق السورية على مدار الأسبوع المنقضي تداعيات متسارعة للتوترات الإقليمية التي اجتاحت المنطقة نتيجة التصعيد بين إيران وإسرائيل، حيث لم يعد الاقتصاد السوري بمنأى عن ارتدادات هذه الأحداث الجيوسياسية الخطيرة. لقد بدأت ملامح هذا التأثير تظهر بوضوح في مختلف القطاعات، بدءاً من ارتفاع أسعار السلع الأساسية ومروراً بتقلبات سوق الصرف ووصولاً إلى تراجع حركة التجارة وانهيار معنويات المستثمرين. «٦

سوريا.. أحداث، ومفاوضات، وسيناريوهات محتملة

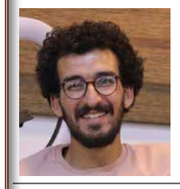

نوه جبريل ملكي على أنه عانت المنطقة الشرقية في عهد النظام البائد من الإقصاء والتهميش والقمع لعقود من الزمن، حيث تم اعتبارها منطقة نامية وتم سلب خيراتها الزراعية والنفطية، من دون تقديم أي اهتمام لأبناء المنطقة أو حتى تطوير مدنها ومرافقها.»٣

الحرب الإسرائيلية الإيرانية.. تهدد بمخاطر اقتصادية ونووية في المنطقة

أدخلت الحرب الإسرائيلية الإيرانية الاقتصاد العالمي في مرحلة ضبابية شاملة، وبدأت تأثيراتها الجانبية بالظهور على شكل اضطرابات في مجال النقل والسياحة والتجارة البحرية، كما أثّرت على أسعار النفط وحركة التجارة في منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص. «٥

من أجل سوريا ديمقراطية لا تُقصي أحداً

تمرّ سوريا بمرحلة سياسية دقيقة تتطلب من جميع الأطراف الفاعلة تجاوز الحسابات الآنية والأنانية، والانخراط الجاد في صياغة مشروع وطني شامل يستند إلى التمثيل الحقيقي لمختلف مكوّنات الشعب السوري، والاعتراف المتبادل بين هذه المكوّنات.

فالمفاوضات السياسية الجارية رغم أهميتها، لا تزال تسير بوتيرة بطيئة لا تتناسب مع تعقيدات المرحلة، ولا مع ضرورة الإسراع في تجاوزها، مما يهدد بتضييع فرص حقيقية وضرورية لبناء المستقبل السوري الديمقراطي، من خلال انتخاب هيئة تشريعية تمثل كافة أطياف الشعب السوري، وتشكيل حكومة وطنية تعالج جذور الأزمة في سوريا، لا مجرد نتائجها.

إن الدعوة إلى تسريع المحادثات بين الأطراف السورية، لا تنبع فقط من الحاجة إلى حلول، بل من إدراك عميق بأن أي تأخير هو خدمة مقصودة أو غير مقصودة للفوضى، وتكريس متعمّد أو غير متعمّد، لحالة الجمود السياسي القائمة.

وفي الوقت ذاته، تبرز مناطق شمال وشرق البلاد، وتحديداً مدينة الرقة، كنماذج حيوية لبدائل ديمقراطية تسعى إلى تجاوز الدولة المركزية القمعية، وتفتح أفقاً لمفهوم جديد من الحكم المحلي المستند إلى التشاركية والتمثيل.

وفي ميدان التعليم، تبرز جهود حثيثة لبلورة نموذج معرفي بديل عن النمط الجامد الذي رسّخته الأنظمة الشمولية لعقود. نموذج يسعى لخلق وعي تحرري جديد يواكب تطلعات الشعوب في المساواة والعدالة.

إن سوريا التي نأمل بها لا تُبنى عبر التهميش أو الإقصاء، بل من خلال عقد اجتماعي جديد يُنهي الاستبداد، ويضمن للجميع حقهم في صنع القرار.

فالدبلوماسية النشطة، والتعليم التحرري، والحوار الوطني الجريء، هي مفاتيح الطريق نحو سوريا التي تحتضن كل أبنائها دون تهميش أو تمييز على أي أساس.

هيئة التحرير

الإدارة الذاتية تتخذ تدابير لإنجاح الامتحانات.. ٤٠٠ ألف طالب يتقدمون للامتحان على مستوى سوريا

اتخذت الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا مجموعة من التدابير والإجراءات التنظيمية والتنسيقية بالتعاون مع وزارة التربية في الحكومة السورية الانتقالية وبرعاية منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف).

وأعلنت هيئة التربية والتعليم في الإدارة الذاتية عن جاهزيتها الكاملة لإنجاح العملية الامتحانية لعام ٢٠٢٥، حيث تم افتتاح ستة مراكز تسجيل موزعة على خمس مدن، وتم استكمال عملية التسجيل بنجاح. وبلغ عدد المسجلين لامتحانات شهادة التعليم الأساسي ٢٦٬٤٤٥ طالباً وطالبة، مع تجهيز مراكز احتياطية لاستقبال أعداد إضافية من الطلاب.

بدأت امتحانات شهادة التعليم الأساسي في ٢١ حزيران ٢٠٢٥، على أن يُفتح باب التسجيل للشهادة الثانوية بفرعيها العلمي والأدبي في الفترة من ٢٢ إلى ٢٧ من الشهر نفسه. وأوضح الرئيس المشترك لهيئة التربية والتعليم، خلف المطر، أن العملية الامتحانية تتم تحت إشراف لجنة مشتركة وتنسيق مع مندوب زراري من وزارة التربية، حيث تتولى هيئة التربية والتعليم في شمال وشرق سوريا الإدارة العامة للعملية، بما يشمل تعيين المراقبين ورؤساء المراكز بالتنسيق مع الجهات المختصة.

وأكد المطر وجود تنسيق مع المجلس التنفيذي للإدارة الذاتية لضمان توفير الخدمات اللوجستية والتنظيمية اللازمة، مشيرًا إلى تعاون هيئات الداخلية والصحة واتحاد البلديات في هذا الإطار.

على الصعيد السوري، شرع حوالي ٣٩٨ ألف طالب وطالبة في سوريا، من مختلف المحافظات بما فيها مناطق شمال وشرق سوريا، بتقديم امتحانات شهادتي التعليم الأساسي والثانوية المهنية لدورة عام ٢٠٢٥، موزعين على ٢٢١٦ مركزاً امتحانياً في البلاد، وفق وزارة التربية.

وقالت الوزارة إن عدد المسجلين تجاوز ٧٣٠ ألف طالب وطالبة، بعد تمديد فترة التسجيل مرتين، مع التركيز على تسهيل مهمة الطلاب والمراقبين وضمان أجواء مريحة خلال الامتحانات. كما تم اعتماد تطبيقين إلكترونيين لتسهيل العملية: "مدير" للطلاب النظاميين و"مدير أحرار" للطلاب غير النظاميين.

وفي إطار مكافحة الغش، أعلنت وزارتا التربية والاتصالات والثقافة في الحكومة الانتقالية عن قطع الاتصالات الخليوية مؤقتاً في المناطق القريبة من المراكز الامتحانية. بدورها، أعلنت شركة الاتصالات "أرسيل" في شمال وشرق سوريا عن تنفيذ قطع مؤقت للخدمة خلال مواعيد الامتحانات.

وفي محافظة حماة، ضبطت قيادة الأمن الداخلي شبكة تروج سماعات لاسلكية تستخدم في الغش داخل مراكز الامتحانات، حيث تم اعتقال عدد من المتورطين وتحويلهم إلى الجهات القضائية لاتخاذ الإجراءات القانونية.

تأتي هذه الإجراءات ضمن جهود متواصلة لتوفير امتحانات نزيهة وآمنة لجميع الطلاب في سوريا، في ظل التحديات التي تواجه العملية التعليمية في البلاد.

السويداء.. المتقاعدون يعتصمون للمطالبة برواتبهم والشرطة دون رواتب

يعاني عناصر الشرطة في السويداء من عدم صرف رواتبهم، ونقص التجهيزات اللازمة للقيام بعملهم، منذ تفعيل دورهم في مطلع شهر أيار الماضي.

ومع تكرار المطالبة بصرف رواتبهم، وتمكينهم من القيام بعملهم الضروري للمحافظة، تقول مصادر مطلعة إنهم تلقوا وعوداً بصرف الرواتب في الأول من الشهر القادم، ولكن لا يوجد أي ضمان أو إعلان رسمي يؤكد هذه الوعود حتى الآن، مما يثير العديد من التساؤلات حول أسباب وضع العراقيل التي تحول دون قيامهم بدورهم الأمني المطلوب.

ومن جهة أخرى، اعتصم عشرات المتقاعدين من المؤسسات العسكرية والشرطية في ساحة الكرامة وسط مدينة السويداء، للمطالبة بصرف رواتبهم التقاعدية المتوقفة منذ سقوط النظام السابق، في ظل أوضاع اقتصادية مرهقة، وأكدوا على استمرار اعتصامهم السلمي إلى حين تحقيق مطالبهم.

ورغم الوعود الحكومية المتكررة بدراسة ملف المتقاعدين بعد عام ٢٠١١ لإعادة صرف حقوقهم، إلّا أن القضية لا تزال عالقة، مما أدى إلى حرمانهم من رواتبهم التقاعدية والخدمات العلاجية، ودفع العشرات منهم إلى تنظيم اعتصامهم.

الكحل أفضل من العمى

رغم تدني رواتب المتقاعدين التي لا تعادل الثلاثين دولاراً في الغالب، لكن «الكحل أفضل من العمى» كما يقول أحدهم، ويشير إلى أنها تساندهم في مواجهة متطلبات الحياة القاسية إلى جانب بعض الحقوق الأخرى كخدمات الطبابة وصرف الأدوية.

وقال عضو مجلس إدارة رابطة المحاربين القدامى في السويداء، إن رواتب جميع المتقاعدين العسكريين بعد عام ٢٠١١ في سوريا مقطوعة منذ سبعة أشهر، ولم يتم صرفها بعد، وأشار إلى وجود اتصالات مستمرة بين الرابطة ووزارة الدفاع لصرفها.

وكان وزير المالية في حكومة تصريف الأعمال قد صرّح لوكالة سانا في شهر كانون الثاني الماضي، بأن كل هؤلاء المتقاعدين سيحصلون على رواتبهم كاملة بعد تدقيق القوائم المالية الاسمية لهم.

وسيتم عرض أسمائهم على لجان حقوقية وقانونية لدراستها والوصول إلى توصيات بخصوص التعامل مع رواتبهم والكتلة المالية الخاصة بهم، ولكن هذه التصريحات بقيت في إطار الوعود.

شرطة دون رواتب

في حالة تعرقل عمل المؤسسات الأمنية بالمحافظة، ما يزال أكثر من ألفي عنصر من مرتبات الشرطة من ضباط وإداريين وعناصر، دون رواتب أو تجهيزات، منذ شهر أيار الماضي.

وأفادت مصادر مطلعة أن وزارة الداخلية في الحكومة الانتقالية صرفت رواتب لنحو سبعمئة عنصر من شرطة السويداء لثلاثة أشهر فقط، قبل أن تتوقف عمليات الدفع دون توضيح رسمي.

ولا تقتصر أزمتهم على الجانب المالي، إذ يعاني عناصر الشرطة من نقص شديد في التجهيزات الأساسية اللازمة لعملهم، بما في ذلك السيارات، والأسلحة، والقرطاسية المستخدمة في كتابة الضبوط، مما يدفع بعضهم إلى تأمينها على نفقتهم الشخصية، مدفوعين برغبة في الاستمرار بالعمل وخدمة أبناء المحافظة.

وتزامن انقطاع الرواتب مع إعلان وجهاء ومرجعيات محلية في الأول من أيار عن دعمهم لإعادة تفعيل عمل الضابطة العدلية التابعة لوزارة الداخلية في المحافظة، في محاولة لإعادة ضبط الأوضاع الأمنية ضمن إطار مؤسسات الدولة، مما أثار الكثير من التساؤلات حول هدفه.

الإدارة الذاتية تواصل إعادة تأهيل صوامع هنيدة في الطبقة بتكلفة مليون دولار

تواصل هيئة الزراعة والاقتصاد في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا أعمال إعادة تأهيل صوامع هنيدة الواقعة في الريف الشرقي لمقاطعة الطبقة، بتكلفة تقديرية تصل إلى مليون دولار، نظراً لأهميتها الاستراتيجية في تخزين محصول القمح وتخفيف العبء عن المزارعين.

وتُعد صوامع هنيدة من أكبر منشآت تخزين الحبوب في سوريا، حيث تبلغ سعتها التخزينية نحو ١٣٠ ألف طن، وتضم ١٥٢ خلية، وقد بدأ إنشاؤها في عام ٢٠٠٧ واكتمل في عام ٢٠٠٩، وبدأ تشغيلها رسمياً في موسم ٢٠١٠.

وخلال سنوات الحرب، تعرضت الصوامع لأضرار كبيرة شملت تدمير مبانٍ خدمية بالكامل مثل مبنى الإدارة والمستودع والورشة المركزية، إلى جانب تضرر مبنى التحكم وخلايا الغربلة والشحن، فضلاً عن تعرضها للنهب والسرقة.

وبحسب إداري صوامع الطبقة، عدنان السكران، فإن الإدارة الذاتية كانت قد اتخذت في عام ٢٠٢٤ قراراً بإعادة تأهيل الصوامع، وتم طرح المشروع كمناقصة رست على شركة "درباس جروب" المتخصصة في بناء الصوامع والمطاحن، حيث انطلقت أعمال التأهيل نهاية العام الماضي.

وأشار السكران إلى الانتهاء من إعادة إنشاء كافة الأبنية المتضررة، بما في ذلك مبنى الكنترول، ١٤ خلية جديدة، النواقل السفلية والعلوية، الروافع السطلية، وأجزاء من السور الخارجي والبوابات، مؤكداً أن هذه الأعمال ستوفر بيئة تخزينية آمنة تحفظ القمح لمدة تصل إلى سبع سنوات.

وأوضح أن صوامع هنيدة تتمتع بموقع استراتيجي في قلب المنطقة الزراعية بالطبقة، ما يسهل عمليات نقل الحبوب ويخفف الأعباء المادية على المزارعين، مشدداً على أن المشروع سيسهم أيضاً في تقليل تكاليف التخزين البديل، الذي كان يتم في العراء وتسبب في تلف كميات من المحاصيل.

وتأتي هذه الخطوة ضمن خطة أوسع لتعزيز البنية التحتية الزراعية في شمال وشرق سوريا، وزيادة كفاءة إدارة موسم القمح، باعتباره محصولاً استراتيجياً في المنطقة.

الذكاء الاصطناعي في الشرق الأوسط... جاهزية تقنية تقابلها فجوة بشرية

لا شك أن الذكاء الاصطناعي يحمل في طياته فرصاً هائلة لإعادة تشكيل مختلف القطاعات. غير أن دراسة عالمية حديثة أجرتها شركة كيندريل (Kyndryl) – المزود الرائد لخدمات تكنولوجيا المعلومات الحيوية – كشفت عن وجود تحديات جورية تعيق استفادة الشركات من هذه التقنية، لاسيما في منطقة الشرق الأوسط.

فجوة الاستعداد البشري

بحسب تقرير «جاهزية الأفراد ٢٠٢٥»، فإن ٩٥٪ من المؤسسات العالمية، بما في ذلك في الشرق الأوسط، استثمرت بالفعل في الذكاء الاصطناعي. ومع ذلك، يعترف ٧١٪ من القادة بأن فرقهم غير مستعدة فعلياً للاستفادة من هذه الاستثمارات. الأسوأ من ذلك أن ٥١٪ من المؤسسات تفتقر إلى المهارات المناسبة، ويؤكد ٤٥٪ من الرؤساء التنفيذيين أن موظفيهم إما يقاومون الذكاء الاصطناعي أو يعارضونه بشكل صريح.

بنية تحتية قوية... واستعداد بشري محدود

تُعد المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات من أبرز الدول التي أدمجت الذكاء الاصطناعي ضمن رؤاها الوطنية، مثل رؤية السعودية ٢٠٣٠ واستراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي. ووفقاً للتقرير، فإن ٧٧٪ من الشركات في البلدين تستثمر حالياً في الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي – وهي نسبة تفوق المتوسط العالمي. ومع ذلك، فإن ٣٩٪ فقط من تلك المؤسسات تحقق عوائد إيجابية على الاستثمار.

رغم أن ٩٢٪ من القادة في الإمارات والسعودية يؤمنون بتميز بنيتهم التحتية الرقمية، إلا أن ٤٣٪ فقط يعتقدون أنها جاهزة لمواجهة تحديات المستقبل، ما يشير إلى فجوة واضحة بين الإمكانيات التقنية والاستعداد البشري.

استعداد الأفراد... التحدي الحقيقي

يقول بيتر بيل، نائب الرئيس والمدير التنفيذي لشركة كيندريل في الشرق الأوسط وأفريقيا: «المنطقة تحقق تقدماً ملحوظاً في الذكاء الاصطناعي، لكن الاستعداد البشري بات المحور الحقيقي للنقاش – محلياً وعالمياً.»

من هم «رواد الذكاء الاصطناعي»؟

حدد التقرير فئة من المؤسسات أطلق عليها «رواد الذكاء الاصطناعي» (AI Pacesetters)، وتمثل ١٤٪ فقط من العينة العالمية. ما يميز هذه المؤسسات هو امتلاكها لاستراتيجيات متكاملة توفق بين التكنولوجيا والعنصر البشري، وتُظهر قدرة عالية على إدارة التغيير.

هذه المؤسسات:

أقل عرضة بنسبة ٢٩٪ لمقاومة الموظفين للتقنية.

أكثر احتمالاً بنسبة ٦٧٪ لتقييم المهارات بدقة.

و٤٠٪ منها لا تعاني من فجوات مهارية تُذكر.

الذكاء الاصطناعي داخل المؤسسات: الاستخدام لا يزال محدوداً

رغم أن ٩٥٪ من الشركات استثمرت في الذكاء الاصطناعي، إلا أن ٣٥٪ فقط قامت بدمجه في العمليات اليومية، فيما لا تزال ٦٠٪ في مراحل الاستكشاف والتجريب. ويظهر التقرير أيضاً أن ٨٤٪ من الشركات تستخدم أو تدرس أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي، لكن ٢٤٪ فقط لديها أطر حوكمة واضحة لهذه التقنيات.

وعند الحديث عن إدارة المهارات، يتبين أن: ٢٥٪ فقط من الشركات تملك رؤية دقيقة لمهارات موظفيها الحالية.

أقل من ذلك تستخدم أدوات لتوقّع المهارات المطلوبة مستقبلاً.

الذكاء الاصطناعي: من الأتمتة إلى الابتكار

غالبية المؤسسات تركز على استخدام الذكاء الاصطناعي في تحسين الكفاءة الداخلية، كأتمتة المهام، ولكن نادراً ما يُستخدم لتطوير منتجات أو خدمات جديدة. هذا الاستخدام المحدود يفسّر ضعف العائد الاستثماري في كثير من الحالات.

تؤكد ماريجو شاربونييه، الرئيس التنفيذي للموارد البشرية في كيندريل:

«التحضير لعصر الذكاء الاصطناعي ليس مسألة تقنية فقط، بل هو تحدٍّ مؤسسي حقيقي. من الضروري ربط بيانات المهارات باحتياجات العملاء، وبناء مسارات مرنة لتطوير الكفاءات، إلى جانب تطبيق أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي بطرق عملية ومسؤولة.»

لحظة حاسمة في التحول الرقمي

على الرغم من وضوح الرؤى الرقمية في الشرق الأوسط، فإن التقرير يسلّط الضوء على ثلاث فجوات حرجة تعرقل التقدم:

فجوة الثقة: كثير من الموظفين قلقون بشأن مستقبل وظائفهم، مما يعيق تبنيهم للتكنولوجيا.

فجوة المهارات: تفتقر الشركات إلى فهم دقيق لقدرات كوادرها، ما يصعب سد الثغرات التدريبية.

فجوة الحوكمة: رغم انتشار الذكاء الاصطناعي التوليدي، لا تزال أطر تنظيم استخدامه غائبة في العديد من المؤسسات.

من الجاهزية إلى المرونة: خارطة طريق للنجاح

يشير التقرير إلى ثلاث ركائز حاسمة على الحكومات والمؤسسات تعزيزها لتحقيق استفادة حقيقية:

الاستراتيجية: وضع خريطة طريق متكاملة تشمل أهدافاً واضحة وخططاً لإدارة التغيير.

المهارات: بناء أنظمة دقيقة لرصد القدرات، وتوفير بيئات تعليمية مستمرة ومرنة.

الثقافة المؤسسية: تعزيز الثقة، وتحويل المخاوف إلى دوافع للتعلّم والتطور.

هذه الركائز ليست مجرد توصيات، بل ضرورات استراتيجية لضمان نجاح التحول الرقمي في المنطقة.

كيف يؤثر ضرب الكرة بالرأس على كهرباء الدماغ؟

كشفت دراسة حديثة أجراها باحثون من أستراليا عن أن ضرب الكرة بالرأس قد يؤدي إلى تغيّرات في الدماغ، حتى في غياب أي أعراض إدراكية واضحة. ونُشرت نتائج هذه الدراسة في دورية سبورتس ميديسين – أوبن، لتكون أول تجربة عشوائية محكمة تستخدم تقنيات التصوير بالرنين المغناطيسي (MRI) في قياس تأثير ضرب الكرة بالرأس على لاعبي كرة القدم.

ووفقًا للدراسة، فإن الضرب المتكرر بالرأس يؤدي إلى تغيرات كيميائية في مناطق من الدماغ مسؤولة عن التحكم الحركي، مما يسبب انخفاضًا في نشاط التوصيل الكهربائي العصبي في عدة مناطق دماغية. كما أظهرت نتائج التصوير بالرنين المغناطيسي تغيّرات في تركيب الدماغ ووظائفه، إلى جانب اختلالات في استخدام الطاقة وانتقال المعلومات عبر الألياف العصبية البيضاء التي تربط بين أجزاء الدماغ المختلفة.

علاوة على ذلك، كشفت تحاليل الدم عن ارتفاع في مستويات بروتينَي GFAP و NFL، وهما من أبرز المؤشرات الحيوية المرتبطة بإصابات الدماغ واحتمالات الإصابة بالخرف في المستقبل.

وقال الدكتور ناثان ديلانغ، الباحث الرئيسي من جامعة كوينز لاند:

«تشير هذه المؤشرات الحيوية المرتفعة إلى حدوث اضطرابات دقيقة على مستوى الخلايا الدماغية، حتى من دون ظهور أعراض سريرية واضحة. ولا يزال من المبكر تحديد ما إذا كانت هذه التغيرات لها تأثيرات طويلة الأمد، خاصةً مع تكرار التعرض لضربات الرأس».

وتضيف هذه النتائج إلى الأدلة المتزايدة التي تُظهر أن ضرب الكرة بالرأس – حتى دون ارتجاج – قد يترك آثاراً بيولوجية على الدماغ. وأجري التقييم على ١٥ لاعب كرة قدم بالغ، بعد أن قام كل منهم بضرب الكرة بالرأس ٢٠ مرة خلال فترة زمنية قصيرة، تلتها فحوص دم وفحوصات إدراكية وتصوير بالرنين المغناطيسي في مركز علوم الأعصاب الأسترالي (NeuRA).

وترى الباحثة المشاركة د. دانييل مكارتني من جامعة سيدني أن النتائج تستدعي الحذر، إذ تقول:

«حتى الضربات الروتينية بالرأس قد تؤدي إلى تغيّرات طفيفة في الدماغ. علينا أن ندرس ما إذا كانت هذه التغيرات تتراكم مع الوقت، وما تأثير ذلك على صحة اللاعبين مستقبلاً».

وشدّدت على أهمية التفكير في تقليل ضربات الرأس، لا سيما أثناء التدريبات، والبحث في التدخلات الوقائية مثل التغذية أو الأدوية.

رمانة يومياً لصحة أفضل.. ٥ فوائد مذهلة لهذه الفاكهة الخارقة

الرمان ليس مجرد فاكهة لذيذة، بل كنز صحي لطالما استخدم في الطب التقليدي، واليوم تؤكد الأبحاث العلمية فوائده المتعددة. فبحسب تقرير نشرته صحيفة Times of India، فإن تناول ثمرة رمان واحدة يومياً يمكن أن يعزز الصحة العامة بشكل ملحوظ، بفضل ما تحتويه من مضادات أكسدة قوية وألياف وفيتامينات مهمة.

فيما يلي أبرز خمس فوائد صحية للرمان:

١. حماية القلب والشرايين

أثبتت دراسة نُشرت عام ٢٠١٢ بعنوان «حماية الرمان من أمراض القلب والأوعية الدموية»، أن تناول الرمان أو شرب عصيره يومياً يساعد في خفض ضغط الدم، وتقليل الإجهاد التأكسدي، ومنع تراكم الكوليسترول الضار في الأوعية الدموية. كما قد يساهم في الوقاية من تصلب الشرايين.

٢. تأخير علامات الشيخوخة

بفضل احتوائه على نسبة عالية من مضادات الأكسدة، يساعد الرمان في محاربة الجذور الحرة، وتحفيز إنتاج الكولاجين، ما يحافظ على نضارة البشرة ويبطئ ظهور علامات التقدم في السن.

٣. تعزيز صحة الدماغ والذاكرة

أظهرت دراسة أجريت عام ٢٠١٣ أن تناول الرمان بانتظام يمكن أن يحفّز نشاط الدماغ ويحسّن وظائف الذاكرة، سواء اللفظية أو غير اللفظية، من خلال تأثيره الإيجابي على العمليات العصبية في الدماغ.

٤. دعم الجهاز الهضمي

يُعد الرمان مصدراً غنياً بالألياف، التي تعزز صحة الجهاز الهضمي. كما أن بذوره تعمل كمضاد حيوي طبيعي. ووفقاً لدراسة نُشرت عام ٢٠١٧، فإن تناوله مفيد لمرضى التهاب الأمعاء وأمراض الجهاز الهضمي الأخرى، بفضل مركبات البوليفينول التي يحتوي عليها.

٥. الوقاية من بعض أنواع السرطان

تصنف المعاهد الوطنية للصحة (NIH) الرمان كأحد العوامل الطبيعية التي قد تساهم في الوقاية من سرطان البروستاتا. فقد بيّنت دراسة عام ٢٠١٤ أن البوليفينولات الموجودة فيه تساعد في إبطاء نمو الخلايا السرطانية، كما لوحظ انخفاض مستويات PSA لدى الفئران التي تناولت مستخلص الرمان. وتشير بعض الأدلة إلى إمكانية دوره الوقائي ضد سرطانات أخرى مثل الثدي والرئة والجلد.

خلاصة:

إدخال الرمان ضمن نظامك الغذائي اليومي قد يكون خطوة بسيطة لكنها فعالة نحو صحة أفضل وحياة أطول.

مصعب بلحوس.. أحد أبرز حراس مرمى نادي الكرامة السوري

يُعد نادي الكرامة من أكثر الأندية السورية اهتماماً بمركز حراسة المرمى، وقد نجح في تأسيس مدرسة متخصصة لهذا المركز، تخرج منها العديد من الحراس المتميزين الذين تألقوا في مختلف فئات المنتخبات السورية. ومن أبرز هؤلاء الحراس، النجم مصعب بلحوس، الذي لعب دوراً بارزاً في تحقيق العديد من الانتصارات، إذ كان صمام أمان لفريقه بفضل قدراته العالية وثقته الكبيرة، مما ساهم في الحفاظ على نظافة شباكه في الكثير من المباريات.

بداياته ومسيرته مع نادي الكرامة

ولد مصعب بلحوس في مدينة حمص عام ١٩٨٢، والتحق بنادي الكرامة منذ سن العاشرة، وذلك في عام ١٩٩٢، ضمن فئة الصغار. ثم تدرج في الفئات العمرية المختلفة، فكان ضمن فريق الأشبال الذي حقق بطولة الدوري السوري، ثم ترفع إلى فريق الناشئين الذي أحرز أيضاً بطولة الدوري، قبل أن يلعب مع فريق الشباب ويحقق معهم بطولة الدوري موسمين متتاليين.

أظهر بلحوس موهبة لافتة منذ بداياته، حيث برز بين أقرانه من حراس المرمى في الأندية الأخرى، وتميز برشاقته وردة فعله العالية. ومع استمرار تألقه، انضم إلى فريق الرجال في نادي الكرامة عام ٢٠٠٠، واستمر معه حتى عام ٢٠١١، قبل أن ينتقل إلى نادي الوحدة الدمشقي لفترة قصيرة، ثم إلى نادي الشرطة المركزي.

لاحقاً، تلقى عرضاً خارجياً للاحتراف في نادي ظفار العماني، حيث لعب معه لموسمين حتى عام ٢٠١٥، وحقق معه عدة ألقاب، قبل أن يعود إلى الكرامة، إلا أن إصابة قوية بكسر في الأضلاع أوقفته عن اللعب لفترة.

مسيرته مع المنتخبات الوطنية

بدأت مسيرته الدولية مع منتخب الشباب عام ١٩٩٨ للتحضير لبطولة آسيا ٢٠٠٠–٢٠٠٢، كما شارك مع المنتخب الأولمبي في عام ٢٠٠٣، وانضم إلى منتخب الرجال بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٧، وشارك في عدة بطولات واستحقاقات قارية ودولية، منها:

كأس العرب ٢٠٠٢

دورة البحرين ٢٠٠٤

تصفيات كأس آسيا ٢٠٠٤ و٢٠٠٧

تصفيات كأس العالم ٢٠٠٦، ٢٠١٠، ٢٠١٤، و٢٠١٨

بطولات غرب آسيا أعوام ٢٠٠١، ٢٠٠٧، ٢٠٠٩، و٢٠١٢

بطولة نهرو في الهند ثلاث مرات

أبرز إنجازاته:

كان بلحوس أحد أفراد الفريق الذي حقق إنجازاً تاريخياً لنادي الكرامة في بطولة دوري أبطال آسيا ٢٠٠٦، حين تغلب على نادي الاتحاد السعودي بنتيجة ٤-٠، وحقق فوزاً شهيراً في إياب نصف النهائي على تشونبوك الكوري الجنوبي في حمص، رغم خسارة اللقب بفارق الأهداف.

كما ساهم في فوز ناديه بـ:

بطولة الدوري السوري ثلاث مرات (٢٠٠٦ – ٢٠٠٩)

كأس الجمهورية في السنوات نفسها

بطولة دورة الصحفيين

دورة الأردن الدولية

دورة تشرين الرياضية

وحصل على عدة ألقاب فردية، منها:

أفضل حارس مرمى في بطولة تشرين

أفضل حارس صاعد عام ١٩٩٩

أفضل حارس مرمى حسب موقع «ياغول»

مع نادي ظفار: بطولة بني ياس الودية ولقب أفضل حارس فيها، بطولة كأس السوبر العماني، وحقق المركز الأول في الدوري العماني.

التحول إلى التدريب

بعد مسيرة امتدت لـ ٣١ عاماً بين الخشبات الثلاث، اعتزل مصعب بلحوس اللعب وتوجه إلى التدريب. بدأ مشواره كمدرب لحراس المرمى في نادي ظفار العماني، ثم عاد إلى نادي الكرامة بعد إلغاء احتراف الحراس في سلطنة عمان، وتولى تدريب حراس المرمى في ناديه، كما انضم إلى الكادر الفني لمنتخب سوريا خلال بطولة كأس آسيا الأخيرة التي أقيمت في الإمارات، والتي تُوجت بها قطر بطلاً للمرة الأولى في تاريخها.

الرياضة في حلب... أزمة مالية تعصف بأندية الاتحاد والحرية وعفرين

حلب/ خالد الحسين

تشهد الأندية الرياضية في مدينة حلب أزمة مالية خانقة تهدد استمرار نشاطها وتؤثر سلباً على مستقبل الرياضة في واحدة من أعرق المدن الرياضية في سوريا. نادي الاتحاد العريق، إلى جانب ناديي الحرية وعفرين، يرزحون تحت وطأة ضعف التمويل وغياب الدعم الحكومي والاستثماري، في وقت باتت فيه كرة القدم السورية تعاني على مختلف المستويات.

يعاني نادي الاتحاد، الذي يُعد من أعرق أندية سوريا وصاحب قاعدة جماهيرية كبيرة، من أزمة مالية حادة ألقت بظلالها على أداء الفريق وقطاعاته الرياضية المختلفة. الأمر لا يختلف كثيراً في ناديي الحرية وعفرين، اللذين يواجهان صعوبة في تغطية نفقات

اللاعبين والتنقلات والمعسكرات التدريبية وحتى صيانة الملاعب والمنشآت الرياضية. الأزمة تعود في جوهرها إلى ضعف الدعم الحكومي المقدم للأندية، حيث تفتقر الرياضة السورية بشكل عام، وكرة القدم بشكل خاص، إلى خطط تمويل واضحة أو مشاريع استثمارية تضمن استدامة مالية حقيقية.

وفي لقاء «السوري» مع أحد الإداريين في نادي الاتحاد، تحدث عن واقع النادي قائلاً: «نحن اليوم نكافح يومياً لتأمين الحد الأدنى من المتطلبات، من رواتب للاعبين إلى تكاليف المباريات. لا يوجد لدينا أي رافد مالي حقيقي. الحكومة تدعم بمبالغ محدودة جداً، لا تغطي حتى ربع النفقات، والجمهور غائب عن الملاعب، إما لأسباب اقتصادية أو بسبب فقدان الثقة بالمستوى العام للدوري. كل هذا انعكس سلباً على خزينة النادي، وأصبحنا عاجزين عن التعاقد مع لاعبين مميزين أو الحفاظ على الكوادر الجيدة».

كما أن أزمة غياب الجمهور تعتبر من أبرز التحديات أيضاً، إذ كانت الجماهير تشكل جزءاً أساسياً من دخل الأندية عبر شراء التذاكر والمساهمة في تحفيز اللاعبين ودعمهم معنوياً. إلا أن الأوضاع الاقتصادية العامة، وانخفاض مستوى المنافسة، وغياب الحوافز، دفع بالجمهور للابتعاد عن المدرجات، ما زاد الوضع سوءاً.

وفي اتصال خاص «للسوري» مع عضو في الاتحاد الرياضي العام، رفض الإفصاح عن اسمه، تحدث عن هذه الأوضاع قائلاً: «نعترف أن هناك أزمة تمويل حقيقية تعاني منها معظم الأندية في سوريا، وخاصة في المحافظات مثل حلب. في السنوات الأخيرة، شهدت الرياضة السورية تدهوراً كبيراً، والسبب لا يقتصر على التمويل فقط، بل يمتد إلى غياب الرؤية الاستراتيجية. ليس لدينا حتى الآن بنية استثمارية قادرة على دعم الأندية. نحتاج إلى إصلاح شامل على مستوى البنى التحتية والتشريعات الرياضية لجذب المستثمرين، وهذا أمر يتطلب قراراً جدياً وإرادة حقيقية للتغيير».

وختم المسؤول حديثه قائلاً: «رغم كل هذه الصعوبات، ما زال لدينا الأمل. هناك رغبة في استنهاض الرياضة السورية، ولكن هذا يتطلب تعاوناً من كافة الأطراف: الدولة، المستثمرين، الجمهور، وحتى الأندية نفسها. إن لم نبدأ الآن، فإن مستقبل كرة القدم السورية سيكون في مهب الريح».

أندية حلب التي كانت يوماً رمزاً للتنافس الشريف والإبداع الرياضي، تجد نفسها اليوم في مواجهة مصير مجهول، وسط غياب الحلول الجذرية واستمرار التحديات المالية والتنظيمية. ويبقى الأمل قائماً في أن تستعيد هذه الأندية عافيتها يوماً ما، لتعود الرياضة في حلب كما كانت: منارةً للمواهب ومنبراً للفخر الكروي.

الوداد يعزز خط هجومه بضم النجم السوري عمر السومة استعدادًا لمواجهات كأس العالم للأندية

أعلن نادي الوداد الرياضي البيضاوي، أحد أبرز أندية كرة القدم في المغرب وإفريقيا، بشكل رسمي تعاقده مع المهاجم السوري المخضرم عمر السومة، وذلك في صفقة انتقال حر، لتدعيم خط هجوم الفريق قبل انطلاق مشاركته في منافسات كأس العالم للأندية التي تقام حالياً في الولايات المتحدة الأمريكية.

وجاء الإعلان الرسمي للنادي المغربي يوم الجمعة، قبيل مواجهة الوداد أمام فريق بوفنتوس الإيطالي، والتي تمثل الجولة الثانية من منافسات المجموعة السابعة في كأس العالم للأندية. ويُعد هذا التعاقد خطوة استراتيجية مهمة لتعزيز قدرات الفريق الهجومية في البطولة التي تضم كبار أندية العالم.

وقد ظهر اسم عمر السومة ضمن قائمة لاعبي الوداد الرسمية المنشورة على الصفحة الخاصة بمسابقة كأس العالم للأندية على موقع الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا)، وذلك قبل إغلاق فترة الانتقالات الاستثنائية الأخيرة. ورغم تواجده في القائمة الرسمية، لم يرافق السومة بعثة الفريق إلى الولايات المتحدة، وغاب عن المشاركة في المباراة الأولى التي خسرها الوداد أمام مانشستر سيتي الإنجليزي بهدفين دون رد، في إشارة إلى أن انضمامه تم قبل استكمال الترتيبات اللازمة لمشاركته.

ولم يقتصر إعلان النادي على مجرد البيان الرسمي، بل نشر الوداد عبر حسابه الرسمي على منصة «تويتر» (أكس) فيديو يظهر فيه عمر السومة وهو يلتف بعلم الوداد، ويرحب بالانضمام إلى صفوف الفريق، مع رسالة مؤثرة جاء فيها: «عمر السومة، من سوريا إلى الوداد»، في تعبير واضح عن أهمية هذا التعاقد الذي يربط بين اللاعب وجماهير النادي المغربية.

ويُنتظر أن يشارك السومة، البالغ من العمر ٣٦ عامًا، بشكل فاعل مع فريق الوداد في المباراتين المرتقبتين أمام بوفنتوس الإيطالي والعين الإماراتي، ضمن منافسات

المجموعة السابعة من البطولة. ويأمل الفريق المغربي في الاستفادة من خبرة السومة ومهاراته التهديفية لتعزيز فرصه في المنافسة على اللقب.

ويُعتبر عمر السومة من أبرز المهاجمين العرب في العصر الحديث، حيث يمتلك سجلًا تهديفيًا حافلًا ومميزًا، ويُعد الهداف التاريخي للدوري السعودي للمحترفين، وذلك بعد مسيرة طويلة ناجحة قضاها مع النادي الأهلي السعودي. خلال مسيرته الاحترافية، حقق السومة العديد من الإنجازات الفردية والجماعية، منها الفوز بلقب الدوري السعودي موسم ٢٠١٦ مع الأهلي، بالإضافة إلى كونه أحد أكثر اللاعبين تأثيرًا في الملاعب السعودية والإقليمية.

بدأ السومة مسيرته الكروية مع نادي الفتوة السوري، قبل أن ينتقل إلى نادي القادسية الكويتي، حيث بدأ في إثبات قدراته كلاعب مهاجم مميز. وبعدها اتجه صوب الدوري السعودي بالانضمام إلى الأهلي، الذي شكل معه أبرز محطات مسيرته المهنية، قبل أن ينتقل في وقت لاحق إلى نادي العروبة السعودي، مما أكسبه خبرات واسعة في عدة بيئات كروية مختلفة.

انضمام عمر السومة إلى الوداد يُعد إضافة نوعية للفريق المغربي، الذي يسعى بقوة لتحقيق نتائج إيجابية في بطولة كأس العالم للأندية، والاستفادة من خبرة نجم بحجم السومة لتقديم أداء مميز يليق بتاريخ ومكانة النادي على الساحة الإفريقية والعالمية.

سوريا.. أحداث، ومفاوضات، وسيناريوهات محتملة

سيد الموقف لتذليل العقوبات والوصول إلى الإنجازات، ومن ابرز التحديات هو التحدي الأول بشأن صياغة الدستور، وكذلك عدم فسح المجال للفكر الظلامي للفصائل الراديكالية في اتخاذ القرارات التاريخية، وأيضاً التركيز على الأولويات وعدم التشتت والإغراق في الخلافات الجانبية، وكذلك ضمان حقوق كل المكونات في الدستور الجديد، وأما التحدي الأكبر هو الاختلاف الأيديولوجي.

***على ضوء ما تحدثنا به، ما هي ابرز السيناريوهات المحتملة؟**

السيناريو الأول التحلي بروح المسؤولية، وتغليب الموقف الوطني، وهو الأمر الذي يطمح إليه كل فرد في سوريا لكي تنعم البلاد بالأمن والأمان، هو أنه لابد لرئيس البلاد أن يبتعد عن الضغوطات التركية، وأن يكون وطنياً وبامتياز، وأن يضع حقوق الشعب السوري بالحسبان، وهذا ما أراده في هذا السيناريو وسوف يتحقق مهما طالت مدة المفاوضات، أما السيناريو الثاني هو أنه الوضع القائم في سوريا مرهون بالإرادات الدولية، أمريكا والكتلة الأوربية وروسيا، في الضغط باتجاه سوريا لا مركزية وتعددية، وهذا ما أتوقعه بغية الوصول إلى التفاهمات والتسويات ضمن الحدود الإقليمية لحل العقدة، والسيناريو الثالث إذا لم تستجب الحكومة السورية المؤقتة لحقوق الشعب السوري في الحياة، وإذا لم تراعي الخصوصية في شمال وشرق سوريا والتي هي العقدة في هذا الاتفاق المزمع عقده، فسينفجر الوضع من جديد وتعود سوريا مقسمة ومقطعة الأوصال، وربما تعود إلى المربع الأول، وهو الأمر الذي لا يقبل به المجتمع الدولي ولا الشعب السوري.

***ما هي رؤيتك لمستقبل سوريا في السنوات المقبلة؟**

مستقبل سوريا في السنوات المقبلة يضل مسألة معقدة جداً، ويعتمد على عدة عوامل سياسية، أمنية، اقتصادية، واجتماعية، إذا كان هناك تقدم حقيقي في المفاوضات السياسية، وإذا استطاعت سوريا أن تضع أسساً لاستقرار سياسي طويل الأمد، فربما يكون هناك أفق للتعافي على المدى الطويل، إعادة بناء البنية التحتية، وإنعاش الاقتصاد، وتوحيد القوى السياسية قد تساهم في تحقيق نوع من السلام والتعافي، أما إذا استمرت الصراعات الداخلية والتدخلات الأجنبية في تعقيد الوضع، فقد تظل سوريا في حلقة مفرغة من عدم الاستقرار، وغياب الحلول السياسية الفعالة قد يؤدي إلى مزيد من الانقسامات والصراعات المحلية، فمن الصعب تحديد إذا كان هناك أفق حقيقي للسلام والتعافي في سوريا، لكن هناك بالتأكيد أمال وإمكانيات إذا توافرت الظروف المناسبة، الإصلاحات السياسية، الاستقرار الأمني، التعايش بين المكونات المختلفة في سوريا، والدعم الدولي سيكونون جميعاً عوامل حاسمة في تحديد مستقبل البلاد.

حاوره/ مجد محمد

نوه جبريل ملكي على أنه عانت المنطقة الشرقية في عهد النظام البائد من الإقصاء والتهميش والقمع لعقود من الزمن، حيث تم اعتبارها منطقة نامية وتم سلب خيراتها الزراعية والنفطية، من دون تقديم أي اهتمام لأبناء المنطقة أو حتى تطوير مدنها ومرافقها.

فالمنطقة الشرقية بتنوعها الكبير عانت، فأبنائها من القوميات الأخرى كالسريان والكورد وغيرهم من القوميات حرموا من التحدث بلغتهم، ومن إحياء أعيادهم القومية، بل وأكثر من ذلك فقد تم تجريد العديد منهم من جنسيتهم.

نما نفوذ أبناء المنطقة الشرقية أثناء اندلاع النزاع عام ٢٠١١، حيث تمكنوا من تأسيس إدارة ذاتية في شمال شرق سوريا، وبنوا مؤسسات تربوية واجتماعية وعسكرية، وتحت مظلة التحالف الدولي قاتلوا أعتى منظمة إرهابية، ومع سقوط النظام البائد واستلام الحكم من قبل الحكومة السورية الانتقالية، أبدى أبناء المنطقة تحت مظلة الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا انفتاحاً ومرونة للتعاون، معتبرين أن هذا التغيير فرصة تاريخية لبناء سوريا جديدة وبدستور عصري جديد يضمن حقوق جميع المكونات.

وبهذا الخصوص عقدت صحيفتنا السوري حواراً مطولاً مع الأستاذ جبريل ملكي، العضو في تجمع دعني اقولها لك بشكل تفصيلي، ما يثير المخاوف، شباب سوريا الاحرار، ودار الحوار التالي:

***بعد سقوط النظام، ماذا حدث في إطار موضوع الحوار؟**

في البداية استبعدت هذه الفصائل التي حكمت دمشق المكونات الأساسية عن حضور المؤتمر وعن المشاركة في الإعلان الدستوري، وتم انتخاب أحمد الشرع كرئيس للدولة للمرحلة انتقالية من قبل هذه الفصائل، وهو الأمر الذي أثار حفيظة كافة المكونات بسبب ترسيخ اللون الواحد لما له من تداعيات كارثية على البلاد وخصوصاً في هذه الأونة الأخيرة، هي السياسة الأمريكية المضطربة في المنطقة نتيجة عدم التوافق التام في دوائر صنع القرار الأمريكي، فعلى سبيل الحصر المواقف من الشرع الذي كان مطلوباً أمريكياً مقابل مبالغ مالية كبيرة، ومن بعد ذلك لقاء الشرع برئيس أمريكا في السعودية ومحاولة تعويمه، بل أكثر من ذلك حيث تم رفع العقوبات وبسرعة غير متوقعة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى عدم تقيد الشرع بشروط عدم تقليد الفصائل الإسلامية المراكز والمناصب في الجيش والدولة، ليعطي بعد ذلك موافقة بضمهم في لواء، فكل ما سبق يوضح لنا التناقض في المواقف وخلط الأوراق، وما يزيد من شرخ عدم الثقة بمثل هذه القرارات هي كاريزمية ترامب، وتناغمه مع أردوغان يبعث برسائل غير مطمئنة، لكن الإدارة الذاتية مدركة تماماً لما يحدث، وتجيد اللعبة بذكاء، وما يساعدها هو قرارها المستقل وخصوصيتها في المواقف إزاء ما يجري، لأنها على دراية كافية بحقيقة السياسة التركية المتذبذبة تاريخياً

***تركيا تحاول وتتهم قوات سوريا الديمقراطية بالارتباط التام بحزب العمال الكردستاني، وأنه عليها القاء سلاحها بناء على طلبات الحزب الاخيرة، ما هدفها من ذلك؟**

أول هذه الأهداف هو إجهاض مشروع الإدارة الذاتية، سواء أكانت لا مركزية أو فدرالية، ويتجلى هذا الأمر في التصريحات اليومية لأردوغان ورئيس وزرائه هاكان فيدان بتطبيق هذه الاتفاق ودمج قسد بالجيش، أما الهدف الثاني فهو الاستثمار الاقتصادي، مستغلة نفوذها وعلاقتها ودخول شركاتها لإعادة البناء والإعمار، وبالتالي، الغاية هي الهيمنة الاقتصادية والسياسية على سوريا الجديدة، والهدف الثالث فهو تمكين السلطة الجديدة من السيطرة على منابع الغاز والنفط في شمال شرق سوريا، الغنية بمواردها الطبيعية والخاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية، والغاية منها حرمان الإدارة وتخفيف مصادر الاقتصاد لديها

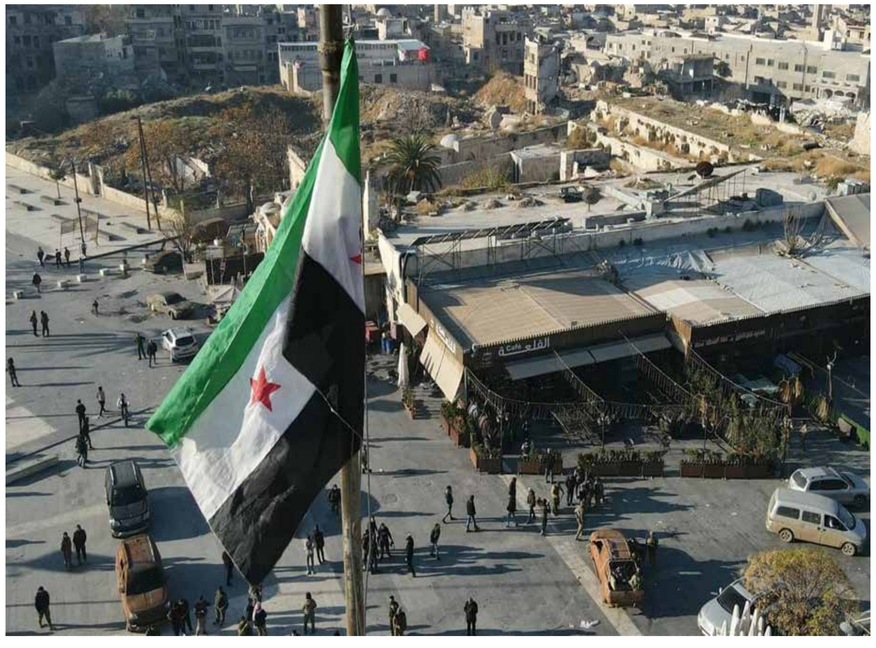

***سوريا الآن في مرحلة المخاض، الإدارة الذاتية جزء من مستقبل سوريا، ماذا بخصوص الاتفاق، وما التحديات التي تواجهه؟**

الآن تمضي الإدارة الذاتية في خطها الثالث حاملة مشروعها في عدم الإفراط بحقوق جميع مكونات المنطقة الذين قدموا التضحيات الجسام في سبيل نيل تلك الحقوق، وهي التي تفرض شروطها ولا تستجدي الاستسلام بل تنتزع حقوقها، والحكومة السورية المؤقتة إما أن تتوافق مع مطالب كافة المكونات وتستجيب لخصوصية المنطقة ، أو أن تختلف، وتلك هي الطامة الكبرى، وقد برزت تحديات في وجه هذا الاتفاق، ويبقى الحوار

التدخلات الدعوية تثير استياء الطالبات في جامعة حلب

تشهد جامعة حلب منذ عدة أشهر نشاطاً متزايداً لما تُعرف باسم مؤسسة الشيخ الذهبي، وهي جهة غير حكومية تنشط في المجال الدعوي، حيث تركز نشاطاتها بشكل خاص على الترويج للنقاب الكامل كلباس شرعي وحيد للمرأة المسلمة. هذا النشاط الذي بات لافتاً داخل الحرم الجامعي، وتحديداً في السكن الجامعي للطالبات، أثار حالة من الجدل والاستياء في أوساط الطالبات، اللواتي اعتبرن أن ما يحدث يمثل «ضغطاً اجتماعياً ودينياً» غير مقبول، ويؤثر سلباً على البيئة الجامعية.

وتنظم المؤسسة لقاءات دعوية داخل السكن الجامعي، وتوزع منشورات تحث على ارتداء النقاب، وغالباً ما تتم هذه الأنشطة دون موافقة رسمية واضحة من إدارة المدينة الجامعية، الأمر الذي أثار تساؤلات كثيرة بين الطالبات حول شرعية هذه الأنشطة وحدود تدخل المؤسسات الدعوية في حياتهن الشخصية.

وخلال لقاء أجرته صحيفة «السوري» مع ثلاث طالبات مقيمات في السكن الجامعي، عبّرن عن رفضهن لما وصفنه بـ«الأساليب الاقتحامية» التي تستخدمها المؤسسة، معتبرات أن هذه الممارسات تُقوّض من حرية الطالبات الشخصية وتخلق بيئة نفسية مشحونة داخل الجامعة.

تقول ر.س.، وهي طالبة في السنة الثالثة من كلية العلوم:

«نحن في جامعة، ولسنا في معهد ديني. من حق كل فتاة أن تختار طريقة لباسها دون أن تتعرض لضغط من أي جهة. مؤخراً، بدأت أشعر بعدم الأمان داخل السكن بسبب الزيارات المستمرة من فتيات ينتمين لتلك المؤسسة، واللاتي يطلبن منا بالحسنى أن نتحجب بالنقاب، لكن الأمر يحمل طابعاً سلطوياً غير مريح».

أما ن.ع. من كلية الآداب، فتوضح أن المؤسسة باتت تنظم محاضرات بشكل متكرر داخل السكن الجامعي، وتقول:

«في بعض الأحيان تُنظَّم جلسات شبه يومية في غرف السكن دون علم الإدارة، يتحدثن فيها عن العفة والستر، وكأن من لا ترتدي النقاب ليست عفيفة. هذا خطاب إقصائي وخطير. لم نأتِ للجامعة لنتلقى دروساً دينية قسرية، بل لننجح ونتعلم».

وترى م.م.، وهي طالبة في كلية الهندسة، أن إدارة المدينة الجامعية تتحمل جزءاً كبيراً من المسؤولية:

«المشكلة ليست فقط في هذه المؤسسة، بل في إدارة المدينة الجامعية التي تغض الطرف عن هذا النشاط. الجامعة يجب أن تكون حامية للتعددية الفكرية، وليست ساحة لصراع الأفكار أو فرضها بالقوة الناعمة».

الانتقادات لم تتوقف عند حدود مؤسسة «الشيخ الذهبي»، بل امتدت إلى إدارة المدينة الجامعية، التي اتُّهمت بعدم القيام بواجبها في تنظيم الفضاء الجامعي ومنع التدخلات غير الرسمية. ويرى بعض الطلاب أن هذا التراخي سمح بتمدد المؤسسة وغيرها من الجهات الدعوية، مما ساهم في خلق بيئة متوترة داخل الحرم الجامعي، وزاد من الاستقطاب بين الطالبات.

ويُخشى أن تؤدي هذه الظاهرة إلى انقسام بين الطالبات على أسس دينية وأيديولوجية، وهو ما يتنافى مع طبيعة الحياة الجامعية التي يُفترض أن تكون مساحة للعلم والانفتاح والتنوع.

وفي هذا السياق، يُطرح تساؤل محوري: إلى أي مدى يُسمح لمؤسسات دعوية غير رسمية بالنشاط داخل الحرم الجامعي؟ وهل من المقبول أن تتحول الساحات التعليمية إلى منابر دعوية تُفرض فيها توجهات فكرية محددة؟ وبين من ينادي بحرية التعبير والدعوة، ومن يطالب بحماية الفضاء الجامعي من فرض الوصاية الدينية، تبقى المسؤولية الأكبر على عاتق إدارة الجامعة لضبط التوازن وتوفير بيئة تعليمية حرة وآمنة.

ويُجمع العديد من الطلاب على أن الحل يكمن في تفعيل دور الإدارة الجامعية بمسؤولية، وتنظيم النشاطات داخل الحرم، لضمان أن يبقى منبراً للعلم والتنوع، لا ساحة لفرض أنماط فكرية أو دينية، أيا كانت الجهات التي تقف وراءها.

نساء الأرياف بالرقة.. أيادٍ عاملة وسط ظروف معيشية قاسية

في ساعات الصباح الأولى، تتجه عشرات النساء من أرياف الرقة نحو الحقول الزراعية، محملات بهم المعيشة وسعيهن اليومي وراء لقمة العيش ..وفي حقول الذرة الصفراء والقطن تعمل هؤلاء النسوة لساعات طويلة تحت شمس الصيف اللاهبة، في مهنة شاقة فرضتها الظروف الاقتصادية على كثيرات منهن.

واقع حالهنّ تشرحه «أم أحمد « وهي امرأة تعيل خمسة أولاد قائلة: «نخرج مع الفجر إلى الحقول، نعمل في حقول الذرة الصفراء والقطن لساعات طويلة تحت الشمس، وكذلك تنظيف خطوط القطن مقابل أجر يومي لا يتجاوز ٢٤ ألف ليرة سوريا. لكن هذا ما يساعدنا في إعالة أولادنا بعد أن أصبح زوجي عاطلاً عن العمل.»

وتضيف: «لا خيار آخر لدينا فأشهر الصيف فرصة للعمل، وتأمين متطلبات أسرنا، ولمواجهة متطلبات الحياة مع قلة فرص العمل المتاحة».

عمل موسمي... ودخل لا يكفي

يمتد عمل النساء في الحقول خلال المواسم الزراعية، لا سيما في زراعة القطن والذرة الصفراء، وبعض الخضروات (الخيار - الجبس - الخضروات... وغيرها)، ويشمل مهاماً مختلفة مثل الزراعة، التعشيب، التسميد، الحصاد، والتحميل. ورغم طبيعة العمل المرهقة، يبقى الدخل محدوداً وغير منتظم، ما يجعله مجرد دعم مؤقت للأسرة في ظل الغلاء المستمر.

من جانبها تعمل «عليا الحمد» وهي شابة في العشرينات من عمرها في تعبئة أكياس التبن خلال موسمه الذي يمتد لشهر بعد مرحلة حصاد القمح والشعير، وتعمل مع اثنين من أفراد أسرتها على تعبئة الأكياس مقابل مبلغ (١٠٠٠) ليرة سورية للكيس الواحد، وتؤكد بأن الأجرة اليومية تحتاج الى جهد كبير للوصول الى مبلغ يومي يساعد أسرتها.

وتؤكد بأنها اضطرت الى ترك مقاعد الدراسة لمساعدة أهلها في العمل اليومي الذي يشكل عماد دخلهم على مدار العام.

وتختم بالقول: «أعرف بأن العمل مرهق ومتعب للغاية ولكن لا خيار أمامنا إذا لم نعمل اليوم لن نأكل غداً».

عمل النساء الريفيات عماد الاقتصاد العائلي

تشكّل النساء العاملات في الحقول نسبة كبيرة من اليد العاملة الموسمية، وهنّ أساس نجاح الموسم في كثير من المناطق، لكن غياب أي شكل من أشكال التأمين الصحي، وعدم وجود أي ضمانات قانونية أو نقابية، يضاعف من هشاشة أوضاعهن.

تعتبر النساء في أرياف الرقة شريكات أساسيات في تحمل العبء المعيشي في ظل الظروف المعيشة الصعبة، وتفاقم الأوضاع الاقتصادية وارتفاع الأسعار، إضافةً إلى فقدان الكثير من الرجال لأعمالهم بسبب الأزمات المتواصلة وتراكمات السنوات المنصرمة من الأزمة السورية.

ارتفاع مشاركة المرأة السورية في سوق العمل رغم التحديات الاقتصادية والاجتماعية

تشهد المدن السورية وعلى رأسها العاصمة دمشق حضوراً متزايداً للمرأة في سوق العمل وسط ظروف اقتصادية خانقة وأعراف اجتماعية ما تزال تشكّل عائقاً أمام العديد من النساء. ووفق بيانات رسمية حديثة ارتفعت نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي إلى نحو ٥٠٪ في تحول لافت بدورها داخل المجتمع السوري.

ويأتي هذا الارتفاع في ظل واقع معيشي صعب حيث لا يتجاوز متوسط دخل المرأة العاملة في القطاع العام ٤٠ دولاراً شهرياً نحو ٤٠٠ ألف ليرة سورية بينما بلغ معدل التضخم نهاية العام الماضي حوالي ٨٠٠٪.

وتشير الإحصاءات إلى أن أكثر من نصف النساء العاملات هن من الأرامل أو المطلقات ما يجعلهن المعيلات الوحيدات لأسرهن. كما أن ١٥٪ من العاملات أميات أو يملكن حد أدنى من القراءة والكتابة في حين تمثل خريجات الجامعات والمعاهد ٣٥٪ و٤٠٪ من النساء العاملات على التوالي ما يعكس أهمية التعليم في فتح آفاق مهنية جديدة.

ولم تعد مشاركة المرأة تقتصر على قطاعات التعليم والتمريض بل توسعت لتشمل مجالات كانت حكرًا على الرجال مثل البناء والتمديدات الصحية والكهربائية وقيادة سيارات الأجرة والعمل في الأسواق الشعبية والزراعة في المناطق الريفية حيث تبلغ نسبة العاملات في هذا القطاع نحو ٤٥٪ في بعض المحافظات.

رغم ذلك تواجه النساء تمييزاً واضحاً في الأجور وبيئات عمل تفتقر إلى الأمان وضغوطاً اجتماعية تضعف من شرعية عملهن. وتعمل كثيرات منهن لساعات طويلة مقابل أجور متدنية دون تأمين صحي أو حماية قانونية.

وفيما تتسع رقعة المشاريع الصغيرة لا تتجاوز نسبة سيدات الأعمال ٦٪ بينما تعمل ١٢٪ فقط من النساء لحسابهن الخاص. وتبقى صعوبة الحصول على التمويل والدعم الفني من أبرز العوائق أمام النساء الراغبات بتأسيس مشاريعهن الخاصة.

ويغيب الدعم المؤسساتي عن المرأة العاملة فبرامج التوجيه المهني والحماية القانونية غير فعالة أو غير موجودة في ظل ضعف الرقابة على بيئات العمل ما يجعل كثيرات عرضة للاستغلال.

رغم التحديات تشير تحليلات اجتماعية إلى أن المرأة السورية لم تكتف بدور الضحية في ظل الأزمات بل تحولت إلى عنصر فاعل في الصمود الاقتصادي. ومع بوادر الاستقرار النسبي يبرز دورها كركيزة أساسية في إعادة إعمار البلاد بشرط دمجها بشكل منصف ضمن سياسات التنمية.

ويرى مراقبون أن التحديات التي تواجه المرأة في سوق العمل لا تقتصر على الجانب الاقتصادي بل تشمل أبعاداً اجتماعية وثقافية ولا يمكن تحقيق تنمية شاملة دون تمكين النساء من الوصول إلى التمويل والتدريب وضمان حقوقهن القانونية وتغيير الصور النمطية من خلال حملات التوعية المجتمعية.

المرأة التي واجهت الأزمات وتحملت أعباءها تستحق أن تكون شريكاً كاملاً في بناء مستقبل سوريا لا أن تبقى أسيرة للفقر والتهميش.

أبواب دمشق التاريخية.. حكايات الحجر والزمان في أقدم مدينة مأهولة في العالم

دمشق، أقدم مدينة مأهولة في العالم، تقف شامخة على مر العصور كحاضنة لحضارات متعددة مرّت بها وتركت بصماتها على جدرانها وشوارعها. أحد أبرز المعالم التي تجسّد هوية دمشق التاريخية هي أبوابها الشهيرة التي تحيط بالمدينة القديمة، والتي كانت فيما مضى مداخل دفاعية وتجارية ورمزية لمدينة تعجّ بالحياة والتنوع. ليست هذه الأبواب مجرد معابر، بل شواهد حية على تاريخ طويل تعاقبت عليه حضارات الآراميين، اليونانيين، الرومان، البيزنطيين، الأمويين، العباسيين، الفاطميين، الأيوبيين، المماليك، والعثمانيين.

تُعد أبواب دمشق نموذجًا فريدًا في العمارة الدفاعية الإسلامية والرومانية، حيث اجتمعت فيها عناصر التحصين العسكري والزخرفة الجمالية والدلالة الرمزية والدينية. سنتناول في هذا التقرير تفاصيل كل باب من أبواب دمشق السبعة الشهيرة، من حيث الموقع، التاريخ، الأساطير الشعبية المرتبطة به، والتغيرات المعمارية التي طرأت عليه.

أولًا: نبذة تاريخية عن سور دمشق

قبل التطرق إلى الأبواب، لا بد من الإشارة إلى سور دمشق التاريخي، الذي يعود في أساسه إلى العصر الآرامي، ثم أعيد بناؤه وترميمه في العهد الروماني. السور كان يحيط بمدينة دمشق القديمة بشكل بيضوي غير منتظم، ويضم داخله حارات وأسواقًا ومساجد وكنائس، وكان يتضمن سبعة أبواب رئيسية هي: باب شرقي، باب توما، باب السلام، باب الجابية، باب الفرادیس، باب الجنيق، وباب كيسان.

مع تطور المدينة خارج السور، فقدت الأبواب بعضًا من وظيفتها الدفاعية، لكنها بقيت رمزًا لهوية المدينة ومعلمًا بارزًا لكل من يزورها أو يعيش فيها.

ثانيًا: أبواب دمشق السبعة

١. باب شرقي (باب الشمس)

الموقع: الجهة الشرقية من المدينة.

الأصل التاريخي: يعود إلى العصر الروماني، وكان يُعتبر المدخل الرئيسي للمدينة من جهة الشرق.

الوظيفة: كان طريق القوافل القادمة من تدمر وبغداد وبلاد فارس يمر عبره.

الخصائص المعمارية:

باب شرقي هو الباب الوحيد الذي احتفظ بهيكله الروماني الأصلي ثلاثي الأقواس.

تتوسطه قنطرة كبرى يعلوها عقد نصف دائري.

الدلالة الدينية:

يجاوره كنيسة حنانيا التي تُعد من أقدم الكنائس المسيحية تحت الأرض.

الباب يفتح على الشارع المستقيم (فيّا ريكتا)، الذي ورد ذكره في سفر أعمال الرسل.

التحولات التاريخية:

استُخدم الباب خلال الفتح الإسلامي ليدخل منه القائد خالد بن الوليد.

٢. باب توما

الموقع: في الجهة الشمالية الشرقية من السور.

الأصل التاريخي: سُمّي نسبة إلى القديس توما الرسول، أحد تلاميذ السيد المسيح.

التحولات التاريخية:

أعاد بناءه المماليك في القرن الثالث عشر الميلادي.

الدلالة الثقافية:

منطقة باب توما كانت وما زالت حيًا مسيحيًا تقطنه طوائف متعددة من الأرمن، الروم الكاثوليك، والسريان.

العمارة:

يتميز بقبته وبنيته الحجرية المهيبة.

يجمع بين الطرازين الإسلامي والبيزنطي في البناء.

٣. باب السلام

الموقع: إلى الغرب من باب توما، في الجهة الشمالية من المدينة القديمة.

التسمية: قيل إن اسمه يعود إلى الدخول السلمي للقوات الإسلامية إلى دمشق، أو لأن التجار كانوا يدخلون منه دون سلاح.

التحولات المعمارية:

أعيد ترميمه في العهد المملوكي.

الدلالة الشعبية:

ارتبط في المخيلة الشعبية بالهدوء، ويقال إن من يدخله يشعر بالسكينة والطمأنينة.

الموقع الحالي:

لا تزال معالمه ظاهرة، ويقع بجانبه العديد من المدارس والزوايا الصوفية.

٤. باب الجابية

الموقع: في الجهة الغربية من السور.

الأصل التاريخي: ينسب إلى قرية الجابية في حوران التي كانت مركزًا مهمًا في العهد الأموي.

الدلالة التاريخية:

دخل منه القائد أبو عبيدة بن الجراح أثناء الفتح الإسلامي.

العمارة:

يتميز بطراز إسلامي متأخر، ويحتوي على قوس مدببة وزخارف نباتية.

الأهمية التجارية:

يفتح على حي السوق التجاري وشارع مدحت باشا، أحد أهم الشوارع التجارية في دمشق القديمة.

٥. باب الفرادیس

الموقع: يقع بين باب السلام وباب الفرج، شمال المدينة.

التسمية: «فرادیس» جمع «فردوس»، وهي كلمة فارسية الأصل تعني الجنّة، ويدل على وجود بساتين غنّاء في تلك المنطقة.

العمارة:

صغير الحجم مقارنة ببقية الأبواب.

يتميز بزخارف حجرية خفيفة، ويؤدي إلى حي شعبي تقليدي.

الدلالة التاريخية:

يُعتقد أن الباب كان يؤدي إلى مناطق زراعية خصبة خارج السور.

٦. باب الجنيق (باب الفرج)

الموقع: شمال غربي المدينة.

التسمية: «الجنيق» تشير إلى آلة حربية، مما يدل على طبيعة الباب الدفاعية.

الدلالة التاريخية:

لعب دورًا مهمًا في تحصين المدينة ضد الغزوات الصليبية والمغولية.

التحولات المعمارية:

طاله الدمار عدة مرات، وأعيد ترميمه في العهد المملوكي.

٧. باب كيسان

الموقع: الجهة الجنوبية الشرقية.

الدلالة الدينية:

من أكثر الأبواب ارتباطًا بالتاريخ المسيحي، إذ يُعتقد أن القديس بولس هرب منه إلى خارج دمشق في سلة، حسب ما جاء في العهد الجديد.

المعمار:

جُعل من حجارة بازلتية سوداء.

يحتوي على بوابة صغيرة داخل جدار ضخم.

التحولات الدينية:

تحول في العهد الحديث إلى كنيسة تُعرف باسم كنيسة القديس بولس، ما زالت قائمة إلى اليوم.

ثالثًا: الرمزية الدينية والثقافية لأبواب دمشق

لكل باب من أبواب دمشق بعد رمزي وثقافي خاص، إذ لم تكن الأبواب مجرد نقاط دخول وخروج، بل أماكن عبادة ومواسم وأسواق وذاكرة شعبية. فمثلًا، يُحتفل بعيد مار توما في باب توما سنويًا بمواكب ومراسم دينية.

بينما تُحيي بعض الزوايا الصوفية مراسم «الدخول الروحي» من باب السلام.

الأساطير الشعبية كثيرة، منها ما يروي أن الأرواح تدخل المدينة من باب الفرادیس عند الغروب، وأن من يعبر باب كيسان بقلب نقي ينال أمنيةً في قلبه.

رابعًا: أبواب دمشق في الأدب والفن

حظيت أبواب دمشق باهتمام خاص في الأدب والشعر. وصفها نزار قباني في قصائده، خاصة في ديوانه «الرسم بالكلمات»، حيث قال:

«أدخل من باب شرقي.. وأخرج من عينيك.. يا دمشق...»

وفي السينما، استُخدمت بعض هذه الأبواب كمواقع تصوير لتمثيل الحقبة العثمانية أو الأموية، كما ظهرت في العديد من المسلسلات التاريخية مثل «باب الحارة»، رغم أن الأخير خيالي لكنه استوحى اسمه من واقع أبواب دمشق.

خامسًا: الأبواب اليوم – التحديات والحفاظ

تواجه أبواب دمشق اليوم تحديات كبرى، خاصة بسبب التوسع العمراني، والإهمال في بعض المناطق، والأضرار التي لحقت بها جرّاء الحرب السورية. ورغم جهود المديرية العامة للآثار والمتاحف لترميمها، إلا أن بعضها بات محاصرًا بالأسواق العشوائية أو الأبنية غير المنظمة.

الوعي الشعبي بأهمية هذه الأبواب في ازدياد، وتعمل جمعيات مدنية ومبادرات شبابية على التوعية بأهمية الحفاظ على التراث العمراني من الاندثار.

الخاتمة

أبواب دمشق ليست مجرد حجارة صماء، بل أرواح متجذرة في التاريخ والهوية الدمشقية. إنها مفاتيح لفهم المدينة، ماضيها، وحاضرها، وحكايات أهلها. وكل باب من هذه الأبواب يحمل قصة حضارة، عبق أسطورة، ورائحة زمان لا يزال حيًا في ذاكرة الشام.

ومع استمرار الجهود للحفاظ على هذه الأبواب وترميمها، يبقى الأمل في أن تعود دمشق، بكل أبوابها، لتفتح ذراعيها للحياة كما كانت دومًا – مدينة للأمل، والهوية، والسلام.

«التعليلة»... وسيلة اجتماعية لمواجهة الغزو الثقافي وإحياء العادات المجتمعية الأصيلة

الرقة/ حسن الشيخ

تشكل «التعليلة» أو الجلسات المسائية إحدى أبرز مظاهر الترابط الاجتماعي في مناطق شمال وشرق سوريا، إذ تعتبر وسيلة مجتمعية متجذرة في تقاليد السكان، ساهمت عبر عقود طويلة في تعزيز الروابط الأسرية والاجتماعية، إلى جانب دورها في نقل الخبرات والقيم والعادات الأصيلة بين الأجيال.

وتعتمد التركيبة المجتمعية في المنطقة، بحكم بنيتها العشائرية والأسريَّة المتماسكة، على العديد من العادات الاجتماعية التي تحافظ على التماسك الاجتماعي، ومن أبرزها «التعاليل» التي تطورت بشكل ملحوظ، وأصبحت ركناً يومياً في حياة الكثير من الأهالي، خاصة في الأرياف والبلدات التي ما زالت متمسكة بعاداتها المتوارثة.

إلا أن غزو الهواتف الذكية وانتشار التكنولوجيا بشكل كبير بات يهدد هذه العادة الاجتماعية المتميزة، حيث قلَّ التواصل المباشر، وبدأت المجالس تتحول إلى جلسات صامتة يغرق فيها كل شخص بهاتفه الخاص، متجاهلاً الحوار والتبادل القصصي الذي لطالما ميّز هذه اللقاءات.

وباتت نسبة كبيرة من فئة الشباب تميل إلى العزلة الرقمية حتى وإن كانوا يجلسون مع بعضهم البعض في مجلس واحد، إذ يُلاحظ أن طموحاتهم أصبحت لا تتجاوز امتلاك أحدث الهواتف وتحميل التطبيقات الجديدة، ما يجعل «تعليلتهم» مفروضة من العالم الافتراضي وليس من واقعهم الاجتماعي، سواء كانت تلك التعليلة ترفيهية ضارة أو مفيدة.

وتُعرف «التعليلة» بأنها تجمع عفوي مسائي، غالباً ما يبدأ بعد صلاة المغرب أو في المساء، حيث يلتقي الأصدقاء والأقارب من مختلف الأعمار في مجلس مشترك، تُدار دفته عادة من قبل كبار السن الذين يتناقلون القصص والحكايات المستقاة من تجاربهم الحياتية، وتكون حافلة بالعبر والمواعظ والأمثال.

وفي هذا السياق، يقول الشاب إبراهيم العلي: «أحاول قدر الإمكان اختيار المجلس الذي يتواجد فيه كبار السن في التعاليل المسائية لما لهم من خبرة حياتية كبيرة، أنصت بشغف لما يطرحونه، وأستمتع كثيراً بالقصص التي تذكرنا بالأصالة والشيم الأصيلة لمجتمعنا».

وأضاف: «الشيء المؤسف في وقتنا الحاضر هو غزو الهواتف الذكية لعقول شبابنا بكل ما تحمله من سلبيات على حساب فقدان هذه الجلسات المجتمعية التي تعزز من أصالة مجتمعاتنا، وتنشر القيم الأصيلة والهوية الحقيقية لشعوبنا، بعيداً عن النتائج المدمرة للهواتف والغزو الفكري والثقافي، وإسقاطاتها على أرض الواقع».

وشدد إبراهيم على ضرورة إحياء جلسات التعاليل وتنظيم تجمعات تنشر الفضيلة والأخلاق وتعزز كل الخصال النبيلة في المجتمع، داعياً إلى احترام المجالس والجلوس مع كبار السن، ضمن حملات توعوية منظمة تهدف إلى نشر الوعي بأهمية هذه العادة الاجتماعية.

وتُعد من أجمل صور «الجلسات المسائية» تعليلة ما قبل العرس، والتي تتميز بعقدها يومياً في الأيام التي تسبق الزفاف، حيث تُخصص لمسامرة «العريس» وتهنئته بحضور الأهل والجيران والأصدقاء، وخاصة في المناطق الريفية التي ما زالت تحافظ على هذه العادة بقوة وانتظام.

ولا يُعد الاجتماع خلال النهار بمثابة «تعليلة»، بل يُطلق عليه مصطلح «الهرجة»، ورغم اختلاف التوقيت، إلا أن التعليلتين تشتركان في كونها وسيلة لتبادل الأحاديث والتجارب والتواصل المباشر، وتُعتبر كلتاهما من أبرز أدوات حل المشاكل الاجتماعية وتفريغ الضغوط النفسية اليومية.

وفي ظل الغزو الثقافي المتسارع الذي تمثله الهواتف الذكية، تبرز «التعاليل» كأداة مقاومة مجتمعية لا بد من التمسك بها، كما يرى كبار السن الذين نشأوا على الفطرة والسجية، واعتادوا احترام المجالس والتفاعل معها.

وتشكل «التعليلة» خلاصة يوم شاق من العمل، وتُعد فرصة ثمينة لتذكر تاريخ الآباء والأجداد، وطرح نقاشات معمقة قد تطول وتتناول قضايا سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، وتُظهر مواقف الأفراد ووجهات نظرهم بوضوح.

ومن إيجابيات «التعليلة» أنها تُزيح هماً وتشارك وجعاً، وتعالج كثيراً من المشاكل الاجتماعية بوجود العقلاء وأصحاب الحكمة، بطريقة سلسة وسحرية. فلا يغادر أحد المجلس إلا وقد نال نصيبه من الفائدة أو الضحكة، ما يجعلها وسيلة علاج نفسي فعالة.

وقد أثبتت دراسات علمية في دول متقدمة أهمية التواصل المباشر بين أفراد المجتمع، وضرورة الحفاظ على منظومات تواصل واقعية مستمرة، في مقابل التحذير من مخاطر العزلة الرقمية والتواصل غير المباشر الذي تفرضه وسائل التكنولوجيا الحديثة.

وفي النهاية، تبقى «التعليلة» إرثاً مجتمعياً ثميناً، يواجه تحديات العصر الرقمي، لكنها ما تزال تملك القدرة على البقاء، إن توفرت الإرادة المجتمعية لإحيائها، وحمايتها من الانقراض.

العطار.. مهنة عابقة بالتاريخ تنتقل من جيل إلى جيل في حلب

حلب/ خالد الحسين

في قلب مدينة حلب، حيث تتعانق رائحة التاريخ مع عبق الأعشاب المجففة، تقف مهنة العطارة شاهدة على عراقة مجتمع حافظ على تقاليده رغم كل ما مرّ به من تغيرات. بين أزقة الأحياء القديمة، وفي زوايا الأسواق التي لا تزال تنبض بالحياة رغم آثار الحرب والركود الاقتصادي، يواصل العطار الحلبي أداء دوره، ليس فقط كبائع أعشاب، بل كأمين على إرث طبي شعبي توارثته الأجيال، وحافظت عليه من الآباء إلى الأحفاد.

مهنة لها جذور في الذاكرة الحلبية

منذ مئات السنين، شكلت دكاكين العطارة جزءاً أساسياً من نسيج المدينة، وكانت مقصدًا يوميًا للباحثين عن العلاج، سواء من عامة الناس أو حتى من بعض الأطباء التقليديين. العطارة في حلب لم تكن مهنة عابرة أو طارئة، بل علماً متكاملاً يعتمد على تراكم الخبرة، والمعرفة الدقيقة بخواص الأعشاب، أوقات جمعها، طرق حفظها، وتفاعلاتها، وهي معرفة كثيراً ما تُكتسب بالممارسة والمراقبة والتجريب، أكثر مما تُدرّس نظريًا.

اليوم، ورغم تطور الطب الحديث وانتشار الأدوية الكيميائية، لا تزال العطارة تحتفظ بجمهور واسع، لا سيما في ظل التوجه المتزايد نحو الطب البديل والعلاجات الطبيعية، والتوجس من الآثار الجانبية لبعض الأدوية الصناعية.

أبو حميد.. العطارة ليست تجارة بل علم وميراث

في حي الجميلية، أحد أبرز أحياء حلب وأكثرها تنوعًا، التقينا بالعطار «أبو حميد»، رجل خمسيني ووريث لخط طويل من العطارين، يمتلك محلاً صغيرًا تفوح منه روائح الميرمية والياسون والبابونج، ويزدان برفوف خشبية تحمل عشرات الأصناف من الزيوت والأعشاب المجففة.

يقول أبو حميد وهو منهمك في تجهيز خلطة لأحد الزبائن: «ولدت بين هذه الأعشاب. كنت أراقب والدي وجدي وهما يعملان في المحل، يوزنان، يخلطون، ويبتسمون للناس. المهنة ليست بيع وشراء فقط، بل تحتاج فهماً دقيقًا. لكل عشبة توقيتها وطبيعتها و»حرارتها»، وبعضها يتفاعل مع الآخر إن خُلط بشكل خاطئ. العطار الجيد يعرف كيف يصنع التوازن.»

ويضيف بابتسامة فيها شيء من الفخر: «الناس اليوم تعود للطبيعة أكثر. الشباب يزورونني للسؤال عن وصفات للقلق، للأرق، للمناعة، وحتى لمشاكل البشرة. وهذا يعطينا دافعاً للاستمرار، رغم الصعوبات.»

رحلة العشبة لا تبدأ من رف العطار، بل من الطبيعة ذاتها. في حديثنا مع «أبو خالد»، أحد جامعي الأعشاب في ريف حلب الغربي، اتضح أن المهنة تبدأ في الوديان والجبال، حيث تُقطف النباتات بدقة متناهية، ووفق توقيت مدروس.

يقول أبو خالد: «كل عشبة لها موسم. الزعتر، المليسة، الزوفا، الجعدة، وغيرها. نخرج في مجموعات صغيرة إلى أماكن معروفة، وننتقي الأعشاب واحدة واحدة. لا نقتلع الجذور، بل نترك للنبات فرصة للنمو من جديد. بعد القطف نترك الأعشاب لتجف بطريقة طبيعية، ثم نرسلها للعطارين في المدينة. الجودة تبدأ من هنا.»

ويؤكد أبو خالد أن الأعشاب النادرة، مثل العرعر أو الشيح الجبلي، تُطلب كثيرًا من العطارين المخضرمين، لكنها تحتاج خبرة كبيرة في جمعها، كما أن أسعارها مرتفعة وتُستخدم غالبًا في وصفات دقيقة لمشاكل مزمنة.

زبائن يبحثون عن التوازن بين الطبيعة والدواء

الصورة النمطية عن زبون العطار كمسنّ يعاني من الأمراض القديمة لم تعد دقيقة. فاليوم، تتنوع شرائح الزبائن، من طلاب الجامعات إلى ربات البيوت، ومن الرياضيين إلى مرضى الأمراض المزمنة.

التقينا «سامي»، موظف في الأربعين من عمره، جاء لشراء خلطة خاصة بالفولون العصبي. يقول سامي: «جربت كثير من الأدوية، لكن الأعشاب الطبيعية أعطتني راحة ما كنت أجدها مع الأدوية. الشمر، النعناع، الكراويا، واليانسون – كلها تهدئ المعدة وتحسن المزاج. لكني لا أستخدم شيئاً قبل استشارة العطار، لأن المزج بين الأعشاب يحتاج دقة، وبعضها قد يضر أكثر مما ينفع إن أُسيء استخدامه.»

ورغم كل ما تواجهه من تحديات – من ارتفاع أسعار الأعشاب، وصعوبة تأمين بعض الأصناف، إلى تراجع قدرة الناس الشرائية – لا تزال مهنة العطارة صامدة. في أسواق المدينة القديمة، مثل سوق الزهراوي وسوق العطارين، ما زالت المحال قائمة، ورواده كُثر.

يؤكد أبو حميد في نهاية حديثه: «ما دام هناك من يؤمن بالطبيعة، ومن يحترم هذه المهنة ويعمل فيها بإخلاص، فلن تنقرض. صحيح أن الأوضاع صعبة، لكننا نزرع الأمل مع كل خلطة، ومع كل زبون يجد راحته بين الأعشاب.»

هكذا تستمر مهنة العطارين في حلب، لا بوصفها بقايا من الماضي، بل جزءًا حيًا من الحاضر، يحمل في طياته خلاصة تجارب الأجداد، وروح مدينة تعتز بتراثها وتقاوم النسيان. فالعطار الحلبي ليس مجرد بائع، بل حافظ لعلم شعبي، وسفير للتوازن بين الطبيعة والإنسان، في زمن تتسارع فيه الخطى نحو كل ما هو صناعي.

الحرب الإسرائيلية الإيرانية.. تهدد بمخاطر اقتصادية ونووية في المنطقة

أدخلت الحرب الإسرائيلية الإيرانية الاقتصاد العالمي في مرحلة ضبابية شاملة، وبدأت تأثيراتها الجانبية بالظهور على شكل اضطرابات في مجال النقل والسياحة والتجارة البحرية، كما أثّرت على أسعار النفط وحركة التجارة في منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص.

وفي حال اتساع رقعة هذه الحرب، ستتفاقم تقلبات أسواق المال، مما سيدفع المستثمرين إلى إخراج رؤوس أموالهم من أسواق المنطقة، ووضعها في ملاذات آمنة مثل الذهب.

وستشمل تداعياتها ارتفاعاً هائلاً في أسعار النفط والغاز نتيجة لتوقف جزء كبير من الإمدادات العالمية، وستتأثر الأسواق المالية في المنطقة بشدة، وستواجه سلاسل التوريد إليها ارتياكاً واسعاً يذكّر بالمخاوف من حالة الركود الاقتصادي المحلي والعالمي.

ويحذّر مراقبون من تداعيات انخراط واشنطن بشكل مباشر في هذه الحرب، بما يوسع نطاق المواجهة ويؤدي إلى مخاطر اقتصادية كبيرة على دول المنطقة.

وتشير تقارير المراقبين إلى أن الغموض يلفّ مصير العملية العسكرية الحالية، فلا إيران تبدو على وشك الانهيار، ولا إسرائيل تبدو قادرة على تحقيق أهدافها المعلنة، في ظل تردد واشنطن بين خوض المعركة وبين العودة إلى طاولة المفاوضات مع إيران.

خسائر فادحة للطرفين

تشير تقديرات الأيام الأولى إلى أن الحرب بين إسرائيل وإيران تكلف نحو مليار دولار يوميا من الخسائر لكل طرف فيها، وتتزايد لدى إيران التي تتكبد خسائر ضخمة في البنى التحتية الحربية التي أنفقت عليها مليارات الدولارات على مدى سنوات من تطوير برنامجها النووي.

وحسب صحيفة «لي زيكو» الاقتصادية الفرنسية، تبدو إسرائيل منهكة مع طول أمد الحرب في غزة التي باتت عبئاً على صورتها في الخارج، وسبباً في مقاطعة سلعها في عدد من الدول الأوروبية.

وفي المقابل تبدو إيران في وضع اقتصادي شبه منهار بعد عقود من الحصار والعزلة، حيث تتوجه معظم صادراتها النفطية إلى الصين بأسعار أقل كثيراً من أسعار السوق.

وتشير الصحيفة إلى أن إيران ضعيفة اقتصادياً رغم اعتمادها على الزراعة والتعدين والخدمات التجارية إلى جانب النفط والغاز وبعض الصناعات الحربية.

ومع أن حرب استنزاف طويلة الأمد احتمال قائم، ولكن البلدين لا يستطيعان تحمّل أعباء حرب طويلة، حيث يتحمل اقتصادهما خسائر تصل الى ٦٠ مليار دولار في الشهر، وفق الصحيفة.

مخاطر اقتصادية على المنطقة

تشكل الحرب الإسرائيلية الإيرانية خطراً اقتصاديا بدأت تداعياته بالظهور في الدول العربية،

ومع أن هذه التداعيات لا تزال محدودة، إلّا أن المراقبين يحذّرون من تفاقمها في حال إغلاق مضيق هرمز الذي تعبر منه حوالي ربع تجارة النفط العالمية.

ويرى الباحث السعودي عبد العزيز الشعباني أنه «كلما طال أمد الحرب أو توسعت رقعتها الجغرافية، زادت التداعيات، والضغوط على ميزانيات الدول المستوردة للغذاء والطاقة».

وأشار خبير اقتصادي فلسطيني إلى أن «استمرار الحرب في ظل إغلاقات إسرائيلية محتملة للموانئ والمطارات سيؤدي إلى شلل سلاسل الإمداد، ويدفع معظم الفلسطينيين نحو حافة الفقر والمجاعة».

وفي العراق قال أستاذ اقتصاد بالجامعة العراقية إن «استمرار الحرب سيبدد مكاسب ارتفاع أسعار النفط، لأن أسعار جميع البضائع سوف ترتفع، خاصة المواد الغذائية التي يستورد العراق أغلبها من الخارج».

وأضاف «إن إغلاق مضيق هرمز سيشل الحركة الاقتصادية ويوقف إمدادات النفط العراقي، بما يؤدي إلى حصول أزمة مالية توقف عمليات الإعمار والتنمية في العراق».

بينما أكد مدير مركز الدستور للدراسات الاقتصادية بالأردن وجود تأثيرات مباشرة لهذه الحرب على دول المنطقة، وقال «كلما امتد أمد هذه الحرب كلما زادت الخسائر من خلال زيادة أسعار السلع والخدمات والنفط، وزاد الضغط على الاقتصادات في المنطقة».

وبدوره، قال محلل اقتصادي يمني «إن الحرب تمثل منعطفاً خطيراً في المنطقة، وخصوصاً في مناطق صنعاء ومناطق الشمال التي يسيطر عليها الحوثيون، لأن الجماعة تعتمد بشكل شبه كلي على الدعم الإيراني سواء في الجوانب العسكرية أو الاقتصادية».

وفي الكويت، قال الدكتور ناصر محمد «إن هذه الحرب، والتهديد بإغلاق مضيق هرمز، تشكل خطراً اقتصادياً كبيراً على الكويت، وتؤدي إلى ارتفاع في أسعار السلع، وفي سلاسل الغذاء والتوريد، وارتفاع تكلفة التأمين والنقل».

مخاطر التسرب النووي

أثار استهداف إسرائيل المتواصل لمواقع نووية إيرانية ومنشآت تخصيب اليورانيوم، مخاوف بعض الخبراء من الأضرار التي قد تلحق بهذه المواقع، وتهدد بوقوع كارثة نووية بالمنطقة.

وتباينت آراء المتابعين حول الأخبار التي تتحدث عن خطر الإشعاع النووي، حيث استبعد بعضهم وقوع مخاطر في حال حدوث تسرب إشعاعي، أشاروا إلى أن ليس كل تسرب نووي يؤدي إلى كارثة، فالتأثيرات تختلف إذا كان الحادث محدوداً داخل المنشأة، أو تسرب كبير مثل كارثة تشيرنوبيل أو فوكوشيما.

وأشاروا إلى أن أي استهداف للمفاعل إذا كان تحت الأرض يكون تأثير إشعاعاته قليلاً، إذا لم يكن قلب المفاعل على سطح الأرض.

بينما شكك آخرون بالتصريحات حول عدم وجود خطر نووي، وأشاروا إلى أن إيران غير قادرة على منع الانبعاثات أو الإشعاعات النووية، وإسرائيل غير مهتمة بالمنطقة وسكانها.

ورأوا أن نطاق خطر الإشعاع النووي يصل لمئات الكيلومترات حسب الرياح، وعلى دول الجوار أن تجهز نفسها لخطط الإخلاء، وتوفير معلومات واضحة للجمهور في حال الخطر.

التصعيد الإيراني الإسرائيلي وأبعاده الإقليمية والدولية

تشهد العلاقات الإيرانية الإسرائيلية تصعيدًا متسارعًا يعكس حالة التوتر المزمن في منطقة الشرق الأوسط، حيث تتبادل الدولتان التهديدات والاتهامات، على خلفية نزاع طويل الأمد حول قضايا أمنية واستراتيجية، في مقدمتها البرنامج النووي الإيراني والنفوذ الإقليمي المتنامي لطهران.

في تطور لافت على الساحة الإقليمية، دخل النزاع بين الجانبين مرحلة جديدة من التصعيد العسكري، إذ شهدت الأيام الأخيرة تبادلاً مكثفًا للهجمات الصاروخية، وتصاعدًا في الغارات الجوية، وسط مخاوف دولية من انزلاق الوضع نحو مواجهة عسكرية شاملة.

وقال الحقوقي أحمد الشيخ علي إن العلاقات بين إيران وإسرائيل شهدت، منذ مطلع عام ٢٠٢٥، تصعيدًا تدريجيًا، مع استمرار طهران في تطوير قدراتها العسكرية، لا سيما في مجال الصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة. في المقابل، كثّفت إسرائيل عملياتها ضد أهداف إيرانية في سوريا والعراق، ووسّعت من نطاق استهدافها لتشمل مواقع إيرانية في البحر الأحمر.

وأضاف أن المواجهة لم تقتصر على الجوانب العسكرية التقليدية، بل شملت أيضًا هجمات سيبرانية متبادلة، فيما أعلنت إيران عن تنفيذ سلسلة من الضربات الصاروخية ضد أهداف إسرائيلية، بالتزامن مع عمليات إسرائيلية استهدفت منشآت نفطية وعسكرية داخل إيران، بالإضافة إلى استهداف شخصيات رفيعة المستوى من قادة وعلماء.

وأوضح أن التراشق الصاروخي الحالي يمثل مؤشرًا على تحول الصراع إلى مواجهة شبه مفتوحة، ما ينذر باندلاع حرب إقليمية واسعة النطاق، في ظل استمرار حالة الاستنفار القصوى لدى الجانبين، وارتفاع وتيرة التصريحات العسكرية، الأمر الذي يضع مستقبل المنطقة على المحك، وسط ترقّب دولي حذر لمآلات هذا التصعيد.

وفيما يخص الموقف الدولي، أشار إلى أن الولايات المتحدة من المرجح أن تواصل دعمها العسكري واللوجستي لإسرائيل، من خلال تزويدها بأسلحة متطورة وتقديم دعم استخباراتي موسع، بالتوازي مع فرض مزيد من العقوبات الاقتصادية على طهران، وتعزيز حضورها العسكري في الخليج والعراق.

أما روسيا والصين، فقد تقدمان دعماً مباشراً أو غير مباشر لإيران، في إطار شراكاتهما الاستراتيجية معها، إذ ترتبط الصين بإيران بعلاقات اقتصادية متينة، خصوصًا في قطاعي النفط والطاقة، بينما تعتبر موسكو طهران شريكًا محوريًا في استراتيجيتها الإقليمية في الشرق الأوسط.

على الصعيد الاقتصادي، من المتوقع أن تُحدث الحرب تأثيرات فورية على الأسواق المالية، التي قد تشهد تقلبات حادة، لا سيما في أسواق الأسهم والسلع. كما قد تؤدي إلى تراجع في حجم الاستثمارات الأجنبية في المنطقة، خصوصًا في قطاعات النفط والغاز، نتيجة تزايد المخاطر الجيوسياسية.

وفي السياق ذاته، يُتوقع تصاعد الضغوط على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للتحرك من أجل وقف التصعيد. إلا أن التحدي الأكبر يبقى في الانقسامات بين القوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة، وروسيا، والصين، بشأن سبل التعاطي مع الأزمة.

وأشار إلى أن جهود الأمم المتحدة للتوسط في وقف إطلاق النار أو التفاوض على هدنة قد تواجه صعوبات كبيرة بسبب تضارب المصالح الدولية، ما قد يقوّض فرص نجاحها.

وختم الشيخ علي بالقول: «إن مآل الحرب بين إسرائيل وإيران مرهون بعدة عوامل، منها مواقف القوى الدولية، وتطور الأوضاع الداخلية في البلدين، والقدرات العسكرية للطرفين. وفي المدى القصير، قد يكون السيناريو الأكثر ترجيحًا هو التوصل إلى وقف إطلاق نار بدعم دولي، يفتح المجال أمام حوار محدود، إلا أن الخلافات الجوهرية بين الجانبين، ولا سيما فيما يتعلق بالملف النووي والأمن الإقليمي، ستظل قائمة على المدى البعيد.»

كيف تأثرت الأسواق السورية بالحرب الإيرانية الإسرائيلية؟

تحقيق/ مرجانة إسماعيل

شهدت الأسواق السورية على مدار الأسبوع المنقضي تداعيات متسارعة للتوترات الإقليمية التي اجتاحت المنطقة نتيجة التصعيد بين إيران وإسرائيل، حيث لم يعد الاقتصاد السوري بمنأى عن ارتدادات هذه الأحداث الجيوسياسية الخطيرة. لقد بدأت ملامح هذا التأثير تظهر بوضوح في مختلف القطاعات، بدءاً من ارتفاع أسعار السلع الأساسية ومروراً بتقلبات سوق الصرف ووصولاً إلى تراجع حركة التجارة وانهيار معنويات المستثمرين. وفي خضم هذه الأجواء المشحونة، يحاول الشارع السوري استيعاب حجم هذه التطورات وتبعاتها المحتملة، بينما تتصاعد وتيرة القلق بشأن مستقبل اقتصادي يعاني أصلاً من تحديات هيكلية عميقة، مما يجعل أي اضطراب إقليمي، كبيراً كان أم صغيراً، عاملاً إضافياً يهدد بزعزعة الاستقرار الهش الذي يتمسك به البلد بأظافره.

وفي قلب العاصمة دمشق، حيث تزدحم الأسواق وتتنوع الأصوات بين بائعين ومشترين، تروي أم محمد، وهي سيدة في الخمسينيات من عمرها تعيل أسرتها بمفردها بعد فقدان زوجها في الحرب، كيف تحولت حياتها إلى جحيم بسبب الارتفاع الجنوني في الأسعار. تقول وهي تمسك بيد ابنتها الصغيرة: «كل يوم أسمع عن ارتفاع جديد في سعر الدولار، وأجد نفسي عاجزة عن شراء أبسط الاحتياجات. قبل أسبوع، كان كيس الخبز يكفينا لأيام، والآن أصبحنا نقتسم رغيفاً واحداً على العشاء.» قصتها ليست الوحيدة، ففي سوق الحميدية، حيث كانت رائحة البهارات والقهوة تعبق بالأجواء، أصبح الحديث عن الأسعار هو الهاجس الوحيد الذي يشغل بال الجميع.

لقد شهد سعر الدولار في سوريا ارتفاعاً صاروخياً أمام الليرة خلال الأسبوع الماضي في السوق الموازية (السوداء)، بينما بقي سعره في التعاملات الرسمية ثابتاً، وفقاً لنشرة «مصرف سوريا المركزي». ففي الوقت الذي تراجع فيه سعر الليرة السورية في السوق السوداء في عموم المحافظات السورية مقابل الدولار الأميركي، وفق موقع «الليرة اليوم»، وصل سعر الدولار في أسواق دمشق إلى نحو ٩,٨٧٥ ليرة للشراء، و٩,٩٥٠ ليرة للبيع. ومع ذلك، أبقى المصرف المركزي سعر الصرف الرسمي عند ١١,٠٠٠ ليرة للشراء و١١,٠٥٥ ليرة للبيع، مما خلق فجوة كبيرة بين السوقين الرسمي والموازي، وزاد من معاناة المواطنين الذين يعتمدون على التحويلات المالية من الخارج أو يستوردون سلعاً أساسية.

وفي هذا السياق، أكد عضو غرفة التجارة في دمشق، حسن العبد الله، أن التصعيد العسكري الأخير بين إيران وإسرائيل ألقى بظلاله الكثيفة على الواقع الاقتصادي في سوريا، حيث انعكست التوترات الإقليمية بشكل مباشر على حركة السوق الداخلية، مما تسبب في موجة غير مسبوقة من الارتفاع في أسعار المواد الأساسية، حتى قبل حدوث أي خلل فعلي في الإمدادات أو انقطاع حقيقي في سلاسل التوريد. وأضاف العبد الله أن طبيعة السوق السورية شديدة الحساسية تجاه أي تطورات سياسية أو أمنية في الإقليم، نظراً لاعتماد البلاد الكبير على الاستيراد، خاصة بعد التراجع الحاد الذي شهدته البنية الإنتاجية المحلية خلال سنوات الحرب الطويلة.

وفي حي الميدان، حيث يعمل أبو علي كبائع للخضار منذ أكثر من ثلاثين عاماً، يروي كيف تحولت تجارته الصغيرة من مصدر رزق إلى مصدر قلق دائم. يقول: «كنت أستطيع تأمين حاجات أسرتي وبعض الكماليات أحياناً، لكن الآن أصبحت أفكر عشر مرات قبل شراء كيلو الطماطم. الناس لم تعد تقدر على الشراء، وأنا لم أعد أقدر على البيع.» هذه الحكاية تعكس واقعاً مريراً يعيشه آلاف التجار الصغار الذين يجدون أنفسهم عاجزين عن مجاراة التقلبات السريعة في الأسعار.

ولم تقتصر التداعيات على الأسعار فحسب، بل امتدت إلى معنويات المستهلكين والمستثمرين على حد سواء. فوفقاً للعبد الله، فإن الأنباء المتعلقة باحتمالات توسع النزاع أو إغلاق الممرات البحرية دفعت شريحة واسعة من التجار والمستهلكين إلى حالة من القلق والترقب، مما ولم يغفل عضو غرفة التجارة الإشارة إلى أن هذه الممارسات، بما في ذلك التخزين والمضاربة، ليست مجرد ردود فعل فردية، بل هي ظواهر تتكرر مع كل أزمة إقليمية، مما يستوجب تدخلاً عاجلاً وحازماً من الجهات الرقابية لضبط السوق. وأكد أن غرفة التجارة تتابع عن كثب المستجدات الإقليمية، وتقدم توصيات واضحة للسلطات بضرورة التشديد على مراقبة حركة الأسعار، وضبط عمليات التخزين التي يلجأ إليها بعض التجار بهدف رفع الأسعار بشكل مصطنع، فضلاً عن مكافحة مظاهر الاحتكار التي تزداد حدتها مع كل تصعيد عسكري أو سياسي في المنطقة.

وبيّن العبد الله أن تكرار الأزمات الإقليمية بات يتطلب نمطاً جديداً من الاستعداد الاقتصادي، سواء عبر تعزيز المخزون الاستراتيجي من المواد الأساسية، أو من خلال تطوير آليات رصد ومتابعة سريعة لتغيرات السوق. وشدد على أن ترك السوق في مواجهة مفتوحة مع الأخبار السياسية دون أدوات استجابة سريعة وفعالة يجعلها عرضة للاختلال والفوضى.

وأكد العبد الله على أن استقرار السوق لا يرتبط فقط بوفرة السلع، بل كذلك بثقة المستهلك والتاجر في قدرة الدولة على إدارة الأزمات. وطالب بتفعيل أدوات التدخل السريع، والتواصل المباشر مع الفعاليات التجارية والصناعية، لضمان عدم تحويل المخاوف السياسية إلى وقود لأزمة اقتصادية جديدة تضرب معيشة السوريين.

وفي ١٣ حزيران/ يونيو الجاري، أعلنت إسرائيل إطلاق عملية حملت اسم «الأسد الصاعد»، وقالت إنها تهدف إلى تدمير البرنامج النووي الإيراني، وقدرته على إطلاق الصواريخ الباليستية. في حين ذكرت مصادر أمنية إسرائيلية أنّ هذه العملية تستمر لأسابيع. ومن جانبها، توعدت إيران برد قاسي على هجمات الجيش الإسرائيلي، وأعلنت عن إطلاقها عملية «الوعد الصادق٣». وتصاعدت أجواء الحرب بين الطرفين، حيث تشن إيران هجمات بمئات الصواريخ والمسيرات، بينما تكثف إسرائيل غاراتها على أجزاء واسعة، مستهدفة مطارات وبنى تحتية ودفاعات جوية، وسط تهديدات متبادلة بين الجانبين.

وفي ظل هذه الأجواء المشحونة، يبقى السوريون العاديون، مثل أم محمد وأبو علي وسميرة، هم من يدفعون الثمن الأكبر. فبينما تتقاتل القوى الإقليمية والدولية على النفوذ والمصالح، يعيش الشعب السوري على وقع أزمات متتالية تهدد بقاءه اليومي. فهل من مخرج من هذا النفق المظلم؟ سؤال يتردد في أذهان الجميع، بينما تزداد الأحوال قسوةً يوماً بعد يوم.

الطاقة الشمسية خيار الحلبيين في مواجهة انقطاع الكهرباء وموجات الحر

حلب/ خالد الحسين

في ظل موجات الحرّ المتكررة ودرجات الحرارة المرتفعة التي تشهدها مدينة حلب مع دخول فصل الصيف، يتجه عدد متزايد من الأهالي نحو حلول بديلة لمواجهة الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي، الذي بات جزءاً من الحياة اليومية في المدينة. من بين هذه الحلول، برزت ألواح الطاقة الشمسية كخيار أساسي، رغم كلفتها المرتفعة، لما توفره من طاقة مستمرة تساعد السكان على تأمين حاجاتهم الأساسية كتشغيل البرادات والمراوح وشحن الأجهزة الإلكترونية.

وفي تقارير سابقة نشرها «السوري»، أشرنا إلى تدهور واقع الكهرباء في المدينة، حيث يعاني السكان من انقطاعات متكررة ولساعات طويلة، وهو ما جعل الحياة اليومية مرهقة، خاصة في الأحياء المكتظة بالسكان مثل الحمدانية وسيف الدولة ومساكن هنانو. هذه الأزمة أجبرت العديد من الأهالي على البحث عن بدائل، وكان خيار تركيب الألواح الشمسية هو الأبرز، على الرغم من ارتفاع تكاليفه. كما أن ارتفاع أسعار «المبيرات» التي يعتمد عليها الأهالي عادة كمصدر بديل للطاقة ساهم في تحول الأهالي للطاقة الشمسية التي تعد أقل كلفة من الأمبيرات حيث بلغ الاشتراك الأسبوعي للمولدات في بعض الأحياء أكثر من ٧٥ ألف ليرة سورية، وهو مبلغ مرهق لميزانية الأسر محدودة الدخل.

التقينا بأحد سكان حي الحمدانية، أبو يوسف، الذي قام مؤخراً بتركيب منظومة طاقة شمسية فوق سطح منزله. يقول: «دفعت مبلغاً كبيراً تجاوز العشرة مليون ليرة لتركيب الألواح مع البطاريات والملحقات، وهو مبلغ كبير، لكني وصلت لقناعة أنني لا أستطيع الاستمرار بالاعتماد على الكهرباء النظامية أو المولدات. الآن أتمكن من تشغيل ما أحتاجه من أجهزة يومياً، خاصة في ساعات الظهيرة حيث تكون الشمس قوية، وأشحن البطاريات للاستخدام الليلي». ويضيف: «في البداية كان القرار صعباً بسبب التكاليف، لكن مع مرور الوقت أشعر أنني اتخذت القرار الصحيح، فقد ارتحت من همّ انقطاع الكهرباء والمولدات وضجيجها وتكاليفها».

من جانبه، تحدث لنا المهندس طلال الأحمد، وهو مهندس كهرباء يعمل في صيانة وتركيب أنظمة الطاقة الشمسية، مؤكداً أن الطلب على هذه الأنظمة تضاعف خلال الشهور الثلاثة الماضية. يوضح المهندس أن «من أبرز ميزات ألواح الطاقة الشمسية أنها توفر استقلالية كبيرة للمستخدم، وتعمل بصمت ومن دون انبعاثات أو ضجيج، ولا تحتاج لصيانة متكررة. لكن في المقابل، لا بد من الإشارة إلى بعض السلبيات مثل ارتفاع الكلفة الأولية، والحاجة إلى توفر مساحة مناسبة لتركيب الألواح، وانخفاض كفاءتها في أيام الشتاء أو خلال فترات الغبار الكثيف».

وفي ظل هذا التوجه الشعبي المتزايد نحو الطاقة البديلة، تواصلنا مع أحد المسؤولين في بلدية حلب، والذي فضل عدم الكشف عن هويته. أكد المسؤول أن البلدية تدرك تماماً حجم الأزمة التي يعاني منها السكان، وبيّن أن هناك دراسات تُجرى حالياً بالتنسيق مع وزارة الكهرباء لتحسين واقع التغذية الكهربائية، وقال: «نحن لا ننكر وجود تقصير، لكن هناك ظروفاً خارجة عن الإرادة مثل نقص الفيول والضغط الكبير على الشبكة. نأمل أن نتمكن خلال الأشهر القادمة من زيادة ساعات الوصل، خاصة في الأحياء التي تشهد ضغطاً سكانياً عالياً». لكنه لم يقدم أي جدول زمني واضح لذلك، مشيراً إلى أن الأمر مرهون بتوفر الموارد.

يبدو واضحاً أن الواقع الكهربائي في حلب دفع بالسكان إلى التكيف مع الأزمة بأساليبهم الخاصة، متحملين التكاليف من أجل تأمين الحد الأدنى من الراحة في ظل صيف لا يرحم. وبينما ينتظر الأهالي تحسناً قد يأتي أو لا، تظل ألواح الطاقة الشمسية حلاً مؤقتاً وإن كان مكلفاً.

دليشندا بوزان.. طفلة ترى في الطبيعة مصدر إلهام وفرصة لتنمية موهبتها

الرقة/ حسن الشيخ

وسط الألوان والفرشاة، تقضي الطفلة دليشندا بوزان، البالغة من العمر ١١ عاماً وقتها وهي ترسم لوحات مستوحاة من الطبيعة، حيث تجد في الأشجار والجبال والأنهار عالماً خاصاً يعكس مشاعرها وأحلامها.

دليشندا، التي تقيم في مدينة عين عيسى، عبّرت عن سعادتها بالمشاركة في برنامج تطوير مهارات الأطفال، الذي أطلقته مؤخراً لجنة الثقافة والفن في عين عيسى، معتبرة أياه فرصة حقيقية لتعلّم تقنيات جديدة وتطوير موهبتها في الرسم.

وقالت الطفلة دليشندا بهذا الصدد: «أحب رسم المناظر الطبيعية كثيرًا، لأنها تجعلني أشعر بالراحة. وعندما أشارك في الورشات التي تقام ضمن البرنامج، أتعلم أشياء جديدة تساعدني في تحسين رسمي وتلويني.»

ويهدف البرنامج، الذي يستهدف الأطفال من مختلف الأعمار، إلى تنمية المواهب الفنية والإبداعية لديهم، عبر تنظيم ورش عمل تدريبية في مجالات متعددة مثل الرسم، والموسيقى، والمسرح. ويأتي هذا النشاط في إطار حرص اللجنة على توفير مساحة آمنة وداعمة للأطفال للتعبير عن أنفسهم، خاصة في ظل الظروف الصعبة التي تعيشها المنطقة.

وأشارت عائشة حمسورك إحدى المشرفات على البرنامج، إلى أن دليشندا من الأطفال المميزين في الدورة، حيث تظهر شغفًا واضحًا بالرسم، وتمتلك حسًا فنيًا يلفت الانتباه. وأضافت: «نعمل على دعم الأطفال الموهوبين ومساعدتهم على صقل قدراتهم، لأنهم جيل المستقبل، ويستحقون كل الاهتمام.»

وتأمل دليشندا أن تصبح في المستقبل فنانة تشكيلية معروفة، تنقل من خلال رسوماتها رسائل السلام والحياة، وتُظهر جمال الطبيعة التي تحبها.

إزالة عشرات الأكشاك تثير موجة غضب شعبي في اللاذقية

اللاذقية/ يوسف علي

أثارت إزالة الأكشاك موجة استياء واسعة، بعد أن أقدمت بلدية مدينة اللاذقية خلال الأيام الماضية على إزالة العشرات منها، والتي تشكّل مصدر رزق وحيد لعائلات تعيش أوضاعاً اقتصادية متردية، تحت ذريعة «إزالة التشوّهات البصرية وتحسين المشهد العام في المدينة».

ورغم تبريرات البلدية التي ربطت الحملة بعمليات تنظيمية لتحسين المظهر الحضري، إلا أن غياب أي تعويضات أو بدائل لأصحاب الأكشاك، وعدم إشراكهم في القرارات، فتح الباب أمام انتقادات لاذعة واتهامات بـ«تجويع منهجي» واستهداف لأبناء المدينة، لصالح أشخاص استقروا مؤخراً على الأرصفة العامة والحدائق، دون أن تطالهم الإزالات.

وقال الشاب علي، وهو من سكان المدينة، إن أحد الأكشاك التي أُزيلت كان يعود لأبناء عمه، وكان مصدر دخل لأسرة من ستة أطفال، مضيفاً: «قطعوا أرزاق عائلة دون حتى إنذار مسبق».

وفي شهادة أخرى، قالت «أم محمد»، وهي بائعة قهوة تعيل أسرتها بعد إصابة زوجها بالشلل: «الكشك كان يدرّ علينا نحو ٢٠ ألف ليرة يومياً. الآن لا معيل لنا وسنعيش على الصدقات».

المفارقة، وفق سكان محليين، أن الأكشاك التي شُيّدت حديثاً في أرصفة وحدائق المدينة، خاصة خلف المركز الثقافي، تعود في معظمها لأشخاص أتوا من محافظات أخرى، فيما جرى تفكيك أكشاك مرخصة تعود لأبناء المدينة.

على مواقع التواصل الاجتماعي، اشتعلت التعليقات الغاضبة، وكتب أحد السكان: «الفقير ما بدو يعيش؟»، فيما سخر آخر قائلاً: «قطع الأرزاق ولا قطع الأرصفة».

ورغم وعود البلدية بإقامة تجمعات تجارية بديلة في مناطق مثل قنينص والمشروع التاسع، إلا أن الواقع – بحسب الأهالي – يشير إلى، عدم وجود بدائل فورية أو تعويضات، وتمييز واضح في التنفيذ، حيث أُبقيت بعض الأكشاك المرتبطة بـ«النخبة»، بينما أُزيلت أكشاك الفقراء، وتجاهل تام للظروف الاقتصادية المتدهورة، خاصة مع تفاقم معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي.

وقال أحد المعلقين: «تنشال الأكشاك وتضل جرار الغاز والبنزين!»، في إشارة إلى ازدواجية المعايير في تنفيذ القرار.

وتلخص عبارة تداولها سكان اللاذقية الموقف الشعبي من الحملة: «جمالية المدينة لا تُبنى على جماجم الجياع»، في انتقاد مباشر للسياسات التي تهدف إلى تحسين الصورة الشكلية للمدينة على حساب الفئات الأضعف.

ويؤكد مراقبون أن الحل لا يكمن في مناشير الهدم، بل في وضع سياسات عادلة توازن بين التنظيم الحضري وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لأسر تعتاش على هذه الأكشاك.

زيت النخيل في مرفأ طرطوس.. إنعاش اقتصادي أم تهديد صحي؟

طرطوس/ ا-ن

رست في مرفأ طرطوس باخرة تحمل ٤٠ ألف طن من زيت النخيل الخام، في خطوة وُصفت رسمياً بأنها تعكس تعافي النشاط التجاري والقدرة الاستيعابية للمرافئ السورية، إلا أن مراقبين حذروا من أن تسويق مثل هذه الشحنات باعتبارها مؤشراً على الانتعاش الاقتصادي قد يخفي في طياته تهديداً حقيقياً لصحة المواطنين، في ظل غياب الضوابط الرقابية والشفافية المتعلقة باستخدام هذا الزيت واسع الجدل.

وذكرت الهيئة العامة للمنافذ البرية والبحرية أن الباخرة، القادمة من ماليزيا وإندونيسيا، تعد الأكبر حجماً منذ إعادة تفعيل مرفأ طرطوس بعد سقوط النظام، وقد جرى تفريغ ٢٣ ألف طن منها في طرطوس، على أن تستكمل تفريغ الـ١٧ ألف طن المتبقية في ميناء إزميت التركي. وتم توزيع حمولة الباخرة على شركات تجارية مرخصة في محافظتي حماة وحمص، بموجب عقود استيراد تبسيط إجراءات التخليص والمعاينة، إلى تجهيز الأرصفة ومعدات المناولة، إضافة إلى تنسيق العمل بين الجهات المعنية وتأمين كوادر فنية تعمل على مدار الساعة.

في المقابل، حذرت مصادر غذائية وطبية من أن إدخال كميات كبيرة من زيت النخيل إلى السوق دون رقابة صارمة، يمثل تهديداً صحياً بالغ الخطورة، خاصة وأن هذا الزيت يُستخدم على نطاق واسع في الصناعات الغذائية بسبب تكلفته المنخفضة، لكنه يحتوي على نسبة مرتفعة من الدهون المشبعة، ويُتهم برفع مستويات الكوليسترول الضار، وزيادة خطر الإصابة بأمراض القلب، واضطرابات الكبد والتمثيل الغذائي، فضلاً عن صلته المحتملة بمواد مسرطنة تُنتج أثناء تكريره في درجات حرارة عالية.

وتشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة (FAO) إلى أن متوسط استهلاك الزيوت النباتية في سوريا يتراوح بين ١٠٠ و١٣٠ ألف طن سنوياً، ما يجعل الشحنة الحالية تشكل ما يقارب ٣٠–٤٠٪ من إجمالي الاستهلاك السنوي، وهو ما يرفع مستوى القلق من استخدامه المفرط أو الغش به في المنتجات المحلية.

وتُعد سهولة تكرير زيت النخيل وخلطه مع زيوت نباتية أخرى دون كشف واضح، أحد الأسباب الرئيسية في استغلاله لأغراض تجارية غير مشروعة، خاصة في ظل ضعف الرقابة الغذائية في السوق السورية، كما أن الفارق السعري بينه وبين الزيوت الأخرى، والذي يصل إلى ٥٠٠ دولار للطن، يجعله خياراً مغرياً للتجار، رغم مخاطره الصحية المؤكدة.

وفي وقت تسعى فيه الحكومة إلى تعزيز بنية المرافئ البحرية، مثل الاتفاقية الأخيرة مع شركة CMA CGM الفرنسية لتشغيل محطة الحاويات في مرفأ اللاذقية، فإن خبراء يرون أن السياسات الاقتصادية يجب ألا تغفل البُعد الصحي في قرارات الاستيراد، خاصة عندما يتعلق الأمر بمنتجات غذائية أساسية تمس حياة المواطنين.

alsori.net

العصرانية... أشكالها المتعددة وتأثيراتها الواسعة ودورها في تنمية سوريا في مرحلة ما بعد الحرب

صباح خليل

العصرانية حركة فكرية وفنية واجتماعية واسعة النطاق، نشأت في أوائل القرن العشرين واستمرت حتى منتصفه تقريبًا، وشكلت ثورة شاملة في نمط التفكير، تجاوزت كونها أسلوبًا فنيًا لتشمل مجالات متعددة مثل الفنون، العمارة، الأدب، الموسيقى، الفلسفة، والعلوم الاجتماعية. تميزت هذه الحركة بمحاولتها لكسر القوالب التقليدية والبحث المستمر عن أشكال جديدة تعبر عن واقع متغير ومتسارع، في ظل التحولات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي شهدها العالم آنذاك.

لم تكن العصرانية حركة متجانسة، بل احتوت على تيارات متعددة تختلف في الأساليب والأهداف لكنها تشترك في روح التجديد والتجريب. في الفنون البصرية، برزت حركات ثورية مثل التكعيبية التي ركزت على تفكيك الأشكال الهندسية وإعادة تركيبها بطرق مبتكرة، ممثلة في أعمال بابلو بيكاسو وجورج براك. كما ظهر التجريد الذي ابتعد عن تمثيل الواقع المباشر وركز على الألوان والأشكال المجردة، كما في أعمال واسيلي كاندينسكي وكازيمير ماليفيتش. واستكشفت السريالية عالم اللاوعي والأحلام مستخدمة تقنيات مثل التجميع الآلي والتشويه، ممثلة بأعمال سلفادور دالي ورينيه ماغريت. إلى جانب التعبيرية التي عبرت عن المشاعر الداخلية والعواطف بألوان قوية وخطوط حادة، كما في أعمال إدوارد مونش وإرنست لودفيج كيرشنر، وحركة الدادائية الثورية الساخرة التي عارضت القيم التقليدية واعتمدت على الفوضى والصدفة كوسائل فنية.

في الأدب، شهدت العصرانية ظهور أساليب مبتكرة مثل تيار الوعي الذي يركز على تدفق الأفكار والمشاعر الداخلية للشخصية، كما في أعمال جيمس جويس وفيرجينيا وولف، والرواية الحديثة التي تخلت عن الأساليب التقليدية واعتمدت على تعدد الرواة والزمن غير الخطي، إضافة إلى الشعر الحر الذي تحرر من قيود القافية والوزن التقليدي معتمداً على الإيقاع الداخلي والصور الشعرية الحية. أما في الموسيقى، فجاءت العصرانية بتجديدات شملت الموسيقى التوافقية التي تخلت عن التوافقيات التقليدية مستخدمة نغمات غير متناغمة أحياناً والموسيقى الإثني عشر نغمة التي استعملت جميع النغمات بالتساوي في التكوين الموسيقي، بالإضافة إلى الجاز الذي أثر بشكل كبير على الموسيقى المعاصرة بإيقاعاته الحيوية وأسلوبه المبتكر. وعلى صعيد العمارة، ظهرت تصاميم جديدة اتسمت بالبساطة والوظيفية، مع اعتماد مواد صناعية حديثة وأشكال هندسية نظيفة وبسيطة، ما انعكس في مباني تجمع بين الجمال العملي والتقنيات الحديثة.

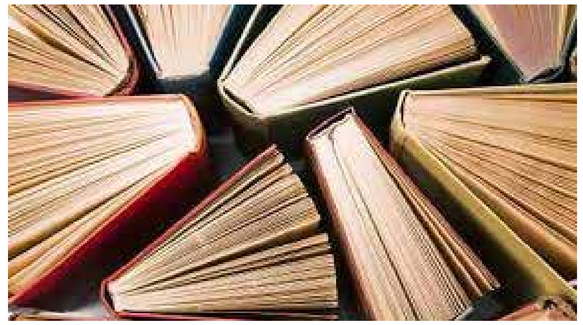

امتد تأثير العصرانية ليشمل العديد من جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية، حيث لعبت دوراً حيوياً في تغيير القيم التقليدية وفتحت المجال لأنماط حياة جديدة أكثر حرية وتجريباً. كما ساهمت التطورات التكنولوجية في إثراء الحركات العصرانية بظهور أدوات وأساليب فنية حديثة، في حين شكلت الحروب العالمية خلفية مؤثرة على التعبيرات الفنية التي عكست مشاعر القلق واليأس. إضافة إلى ذلك، أظهرت العصرانية التناقضات الثقافية بين المستعمر والمستعمَر عليه، وانعكست هذه الصراعات في أعمال فنية وأدبية نقدية وتحليلية.

في سياق سوريا، تلعب مفاهيم العصرانية والديمقراطية دوراً محورياً في مرحلة ما بعد الحرب، إذ تمثل العصرانية روح التجديد والابتكار التي تساعد على تجاوز الانقسامات والتحديات الاجتماعية والسياسية، بينما توفر الديمقراطية الإطار القانوني والمؤسساتي الضروري لتحقيق الاستقرار والتنمية. فالأمن والاستقرار السياسي يتطلبان إرساء إطار قانوني ودستوري قوي يضمن الحقوق والحريات ويعزز الشفافية وتكافؤ الفرص، إضافة إلى إصلاح القطاع الأمني

لتهيئة بيئة عمل جاذبة، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية وتنفيذ مشاريع تعزز النشاط الاقتصادي وتوفر فرص عمل تحد من الفقر والتوترات الاجتماعية. كذلك يبرز تحسين التعليم والتدريب المهني بما يتناسب مع حاجات السوق، مع تقديم دعم للفئات الضعيفة، وتعزيز الشفافية والمساواة في المؤسسات الحكومية لمكافحة الفساد وبناء ثقة المواطنين. كما تمثل الاستفادة من الخبرات الدولية والتعاون مع المؤسسات العالمية عاملاً هامًا في بناء مؤسسات ديمقراطية قوية تعزز الأمن والتنمية، إلى جانب تشجيع التبادل التجاري والثقافي لتعزيز العلاقات بين سوريا والدول الأخرى، مما يسهم بشكل إيجابي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كانت العصرانية حركة متعددة الأوجه ركزت على التغيير والابتكار في كل مجالات الحياة، وتركت بصمة عميقة لا تزال حاضرة في الفنون والثقافة والحياة الاجتماعية المعاصرة. وفي سوريا، يمثل تطبيق قيم العصرانية والديمقراطية في مرحلة ما بعد الحرب فرصة حقيقية لإعادة بناء المجتمع على أسس المشاركة والعدالة والتنمية المستدامة. إذ إن التزام جميع الأطراف بخلق بيئة مواتية للسلام والاستقرار، وبناء مؤسسات قوية وديمقراطية، هو السبيل الأمثل لضمان مستقبل أفضل لسوريا وشعبها يعكس التنوع والتعايش المشترك ويحقق الانتعاش الاقتصادي والسياسي المنشود.

عبر تطوير قوى أمن مهنية تحترم حقوق الإنسان لتعزيز ثقة المواطنين وتقليل الاحتقان. كما تستدعي مكافحة الإرهاب تجديد سياسات متكاملة تشمل التعاون مع المجتمع المحلي، إلى جانب إشراك المواطنين في صنع القرار عبر انتخابات حرة واستشارات وطنية لتعزيز الشرعية والمصالحة، مع دعم الحوار الوطني بين مختلف الأطراف من خلال منصات تشجع التشاور والتعاون البناء.

أما على الصعيد الاقتصادي، فدور الديمقراطية يتجلى في تحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية وتبسيط الإجراءات

دواجن حماة بين مطرقة التكاليف وسندان الأسعار.. والمطاعم خارج المعادلة

حماة/ جمانة الخالد

يعيش مربو الدواجن في حماة هذه الأيام بين رحمة التكاليف الباهظة والخسارة حيث الأسعار المنخفضة. يدير أبو علي، مزرعة دواجن صغيرة في ريف حماة الشمالي، يقف أمام أقفاصه الفارغة بحسرة: «في الماضي كانت هذه المهنة تكفي لسد احتياجات العائلة وزيادة، أما اليوم فكل دورة إنتاج تخسرنا المزيد من المال». يعكس كلام أبو علي معاناة عشرات المربين في المحافظة الذين وجدوا أنفسهم عاجزين عن مجاراة ارتفاع أسعار الأعلاف والأدوية في وقت تنخفض فيه أسعار بيع الدواجن الحية بشكل غير مسبوق.

وتشهد أسواق حماة هذه الأيام مفارقة غريبة، فبينما انخفض سعر كيلو الدجاج الحي إلى ما بين ٢٢-٢٤ ألف ليرة، نجد أن أسعار الوجبات الجاهزة في المطاعم لم تشهد أي انخفاض يذكر. سندويتش الشاورما ما زال يباع بـ١٥-٢٠ ألف ليرة، ووجبة البروستد بـ١١٠-١٢٠ ألف ليرة، رغم أن تكلفة الدجاج المستخدم في هذه الوجبات لا تتجاوز ثلث السعر النهائي. هذه الفجوة الكبيرة بين سعر المادة الخام وسعر المنتج النهائي تذهب أرباحها بالكامل إلى جيوب أصحاب المطاعم، بينما يخسر المربون من جهة ولا يستفيد المستهلكون من جهة أخرى.

وي حي المشرفة، حيث تنتشر محلات بيع الدواجن الطازجة، يشتكي التجار من ركود السوق. يقول أبو محمد، وهو تاجر دواجن منذ أكثر من عشرين عاماً: «الناس لم تعد تشتري كما في السابق، حتى مع انخفاض الأسعار. الأزمة الاقتصادية جعلت اللحوم البيضاء، التي كانت تعتبر البديل الأرخص، أصبحت أيضاً خارج متناول الكثير من العائلات». هذه الشكوى تؤكدها الأرقام التي تشير إلى انخفاض استهلاك الفرد من الدواجن في المحافظة بنسبة تصل إلى ٤٠٪ مقارنة بالعام الماضي.

أما في مزارع البيض، فالصورة لا تبدو أفضل حالاً. فبينما ارتفع سعر طبق البيض إلى ٢٥-٢٦ ألف ليرة، يشتكي المربون من أن هذا الارتفاع الطفيف لا يغطي تكاليف الإنتاج المتصاعدة. أم ياسر، التي تدير مزرعة بيض صغيرة مع زوجها في ريف حماة الشرقي، تشرح المعادلة الصعبة: «سعر كيس العلف تجاوز ٣٠٠ ألف ليرة، والأدوية واللقاحات أصبحت بأسعار خيالية. نعمل طوال الشهر لنحصل في النهاية على ربح لا يتجاوز قيمة كيسين أو ثلاثة من الأعلاف».

على الجانب الآخر، تزدهر أعمال مطاعم الوجبات السريعة في المدينة. ففي شارع أبي الفداء، أشهر شوارع حماة التجارية، تفتتح شهرياً مطاعم جديدة تقدم الدجاج المشوي والمقلي بأسعار مرتفعة. يقول صاحب أحد هذه المطاعم (رفض ذكر اسمه): «نحن ندفع إيجارات باهظة وتكاليف تشغيل عالية، ولدينا التزامات تجاه العاملين. لا يمكننا خفض الأسعار لمجرد انخفاض سعر الدجاج الخام». لكن المستهلكين يرون أن هذه المطاعم تستغل الوضع لتحقيق أرباح خيالية على حساب الجميع.

وفي ظل هذا الوضع، يطالب المربون بسياسات حمائية عاجلة، تشمل فرض رسوم على الدواجن المستوردة وتقديم دعم حقيقي لأعلاف الدواجن والأدوية البيطرية. كما يقترحون إنشاء جمعيات تعاونية تسويقية تساعد في بيع المنتجات مباشرة للمستهلك دون وسطاء. لكن حتى الآن، تبقى هذه المطالب حبراً على ورق، بينما يستمر القطاع في الانحدار.

أزمة دواجن حماة ليست مجرد مشكلة قطاع زراعي معين، بل هي مؤشر على اختلال هيكلي في السياسات الاقتصادية والزراعية. فبينما يخسر المربون وبين المستهلكون، تتراكم الأرباح في جيوب فئة قليلة.

التجّار يسلبون مرابح مزارعي المشمش بريف دمشق

دمشق/ مرجانة إسماعيل

يعيش مزارعو المشمش في الحرمون الغربي بريف دمشق هذه الأيام بين أمل الخير وخوف الخسارة. فمع بداية موسم القطاف، تتناثر الحكايات بين صفوف الأشجار المثمرة، حكايات عن تعب عام كامل قد يذهب أدراج الرياح بسبب تقلبات الأسعار أو جشع الوسطاء. أبو محمود، مزارع في قرية بيت جين، يقف أمام أشجاره التي ورثها عن أبيه وهو يحسب تكاليف الموسم: «أنفقنا على الري والتسميد أكثر من ٥ ملايين ليرة، والآن نخشى ألا نستعيد حتى نصف المبلغ».

وتشير التقديرات الأولية إلى أن منطقة الحرمون الغربي تنتج يومياً ما يقارب ١٥٠ طناً من المشمش خلال ذروة الموسم الذي يستمر لمدة ثلاثين يوماً. لكن هذه الأرقام تخفي وراءها معاناة حقيقية. ففي سوق الهال بدمشق، حيث يتكدس المشمش بأنواعه، يتحكم عدد قليل من الوسطاء بالأسعار وفقاً لأهوائهم. تقول أم ياسر، التي تبيع محصول عائلتها الصغير في السوق: «يشتري الوسطاء الكيلو منا بـ٣٠٠٠ ليرة ثم يبيعونه في المدينة بـ٨٠٠٠ ليرة. نحن نكدح عاماً كاملاً وهم يجنون الأرباح بلمح البصر».

وتتنوع أصناف المشمش في المنطقة بين الكلابي الذي يخصص لعصير قمر الدين، والعجمي الذي يعد من أفخر الأنواع، والتدمري الذي يتميز بحجمه الكبير. لكن هذا التنوع لم يعد ضمانة للربح. فبحسب المهندس الزراعي خالد الحسن، فإن إنتاج هذا العام يعاني من تدني الجودة بسبب عوامل عديدة: «نقص الري وارتفاع درجات الحرارة المبكر تسببا بصغر حجم الثمار، كما أن بعض الآفات الزراعية أثرت على قسم كبير من المحصول».

ويحاول المزارع أبو خالد في قرية جديدة عرطوز إيجاد حلول بديلة. بدأ مع مجموعة من الجيران بتجفيف جزء من محصولهم لصنع مشمش مجفف: «بهذه الطريقة نحمي أنفسنا من انهيار الأسعار في السوق. الكيلو المجفف يباع بأكثر من ضعف سعر الطازج». هذه المبادرات الفردية تبقى محدودة في ظل غياب الدعم المؤسسي لصناعات تحويلية حقيقية يمكن أن تنقذ المزارعين من مخاطر السوق.

أما في معمل صغير لتعليب المشمش في منطقة صحنايا، فيعمل العشرات من الشباب على مدار الساعة لتحويل الفاكهة إلى عصائر ومربيات. يقول صاحب المعمل: «نشتري كميات كبيرة من المزارعين مباشرة بسعر أفضل من سوق الهال، لكن طاقتنا الإنتاجية محدودة». مثل هذه المعامل تشكل شريان حياة للعديد من العائلات، لكنها لا تستطيع استيعاب كل الإنتاج الذي يضطر معظمه للخضوع لشروط الوسطاء. وتكمن المشكلة الأكبر تكمن في سلسلة التسويق المعقدة. فالمزارع يبيع محصوله لوسيط، الذي يبيعه لتاجر جملة، الذي يوزعه على المحلات. في كل مرحلة يضاف هامش ربح جديد، بينما يبقى المنتج الأصلي – المزارع – يحصل على أقل القليل. يقول أبو رامي، وهو وسيط زراعي من منطقة قطنا: «نحن أيضاً نتحمل تكاليف النقل والعمالة والصناديق. هامش الربح الحقيقي لا يتجاوز ١٠٪ من السعر النهائي».

في ظل هذه الأوضاع، يطالب المزارعون بوجود تدخل حكومي لتنظيم السوق. بعض المقترحات تشمل إنشاء جمعيات تعاونية تسويقية، وتوفير مخازن تبريد، وفتح منافذ بيع مباشرة للمستهلك. كما يناشدون الجهات المعنية بتوفير المدخلات الزراعية بأسعار مدعومة، خاصة أن سعر كيس السماد تجاوز مليون ليرة، وشبكات الري أصبحت باهظة التكلفة.

فالأمر لا يتعلق بالاقتصاد فقط، بل بثقافة زراعية متوارثة مهددة بالاندثار. فالكثير من الشباب في القرى بدأوا يهجرون الزراعة إلى أعمال أخرى. يقول الشاب معتز من بلدة بيبلا: «لماذا أعمل في الأرض طوال العام لأربح أقل من موظف؟ الأفضل أن أبحث عن عمل في المدينة». هذا الاتجاه إذا استمر، قد يحول بساتين المشمش الشهيرة في ريف دمشق إلى مجرد ذكرى من الماضي.

موسم الذرة يبدأ في ريف حلب وسط معاناة الفلاحين من انقطاع المياه وغلاء الأسمدة والبذور

حلب/ خالد الحسين

يبدأ مزارعو ريف حلب مع مطلع شهر حزيران من كل عام بزراعة محصول الذرة، الذي يُعد من المحاصيل الصيفية الأساسية والاستراتيجية في المنطقة. وتُزرع الذرة عادة في المناطق الشمالية من سوريا خلال شهري حزيران وتموز، لتُحصد في شهري أيلول وتشرين الأول، حسب الظروف المناخية ونوع البذور المزروعة. إلا أن موسم هذا العام لا يبدو مبشّراً بالنسبة للفلاحين، في ظل التحديات المتزايدة التي يواجهونها، والتي قد تُهدد نجاح الموسم واستمراريته.

حيث تشهد مناطق ريف حلب هذا العام انقطاعات متكررة لمصادر الري، سواء من الآبار أو الشبكات المائية، ما وضع الفلاحين أمام واقع صعب، لا سيما أن الذرة من المحاصيل التي تحتاج إلى كميات وفيرة ومنتظمة من المياه. ويعبّر الفلاحون عن قلقهم الشديد من أن يؤدي هذا الانقطاع المتكرر إلى جفاف المحصول أو تراجعه في الجودة والإنتاجية، ما سيكبّدهم خسائر فادحة.

وفي لقاء «للسوري» مع الفلاح «عبد الكريم الأحمد» من منطقة السفيرة، أوضح حجم المعاناة التي تواجهه قائلاً: «بدأنا بزراعة الذرة على أمل أن يكون الموسم جيداً، لكننا فوجئنا بانقطاع مياه الري بشكل متكرر، خاصة في فترات حرجة من نمو النبات. الذرة تحتاج لريّ منتظم، وإذا لم يتوفّر الماء، سنفقد الموسم بالكامل. الحكومة لا تقدّم حلولاً فعلية، ونحن ننتظر وعوداً لا تنفذ، بينما نخسر أموالنا وجهدنا».

الأزمات لم تتوقف عند نقص المياه، إذ ارتفعت أسعار البذور والأسمدة بشكل غير مسبوق هذا العام، ما جعل من زراعة الذرة عبئاً مالياً ثقيلاً على الفلاحين، الذين يجدون أنفسهم مجبرين على الاستدانة أو تقليص المساحات المزروعة.

وقال الفلاح «أبو مازن الحجي» من منطقة تل عبيد: «سعر كيس السماد تضاعف، وكذلك البذور، وكل شيء نحتاجه للزراعة أصبح مكلفاً. نزرع على أمل أن نربح، لكن الحقيقة أن الخسارة تقترب. لا يوجد دعم حقيقي من الحكومة، لا على شكل قروض، ولا بأسعار مدعومة، ولا حتى مساعدات في حال تلف المحصول. الفلاح وحده يواجه كل الأعباء».

من جهة أخرى، شدد المهندس الزراعي في مديرية زراعة حلب، المهندس «س. خ»، على أهمية دعم موسم الذرة، مؤكداً أنه من المحاصيل الاستراتيجية التي لا يمكن إهمالها، نظراً لدوره الحيوي في تأمين الأعلاف الحيوانية والزيوت النباتية، إضافة إلى استخدامه في الصناعات الغذائية المتنوعة.

وقال المهندس: «الذرة من المحاصيل المهمة جداً في سلة الغذاء الوطنية، وتعزيز إنتاجها يساهم في تخفيض فاتورة الاستيراد، وتوفير الأعلاف لمربي المواشي، مما ينعكس على استقرار أسعار الحليب واللحوم. من الضروري أن يكون هناك تدخل حكومي حقيقي، سواء عبر توفير البذور والأسمدة بأسعار مدعومة، أو من خلال تأمين مصادر ري دائمة ومستقرة، وتقديم تعويضات في حال تعرّض المحصول للضرر».

إيران وإسرائيل والنظام العالمي

يمكن أن يؤكد لك كل الخبراء الاستراتيجيين أن مستقبل النظام الدولي، ونوعية الصراعات التي يمكن أن تقع لا يمكن التنبؤ بهما بشكل دقيق؛ ولكن ما يجري اليوم من أحداث دولية يمكن أن يعطي لنا مسلمة واحدة، وهي أن قانون القوة هو الطاغي فيما يجري وما سيجري من أحداث؛ بمعنى أن الكثير من القوانين الدولية ستبقى حبراً على ورق، والعديد من المنظمات العالمية ستدخل في سبات عميق؛ وهذا طبعاً سيستمر لسنوات بل ولعقود، وسيقوي النفاق الدولي وازدواجية المعايير التي تخدم مصالح القوى العظمى، وسينمي كل يوم الخط الفاصل بين دول الجنوب الشاملة والفاعلين الكبار في النظام العالمي، بل سيساهم في الزيادة من حدة التوتر بين القوى العظمى أنفسها.

روسيا تدخلت في أوكرانيا واستمرت الحرب ولا تزال، ولم يوقف الدعم الغربي لكييف توغل القوات الروسية، ولا منعها من مخالفة القوانين الدولية رغم العقوبات، بل بدأ الرئيس بوتين يستعيد مكانته وحيويته في الساحة الدولية إلى درجة أن الرئيس الأميركي دونالد ترمب يكلمه هاتفياً لساعات طوال، ويدعوه للجلوس ولو شرفياً في قاعة الوسطاء الرئيسيين الذين يمكنهم أن يتوسطوا بين إسرائيل وإيران؛ كما أن إسرائيل قامت بعد هجوم السابع من أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠٢٣ بالقضاء على وكلاء إيران في المنطقة: «حماس» ثم «حزب الله»، ثم قامت برفع الغطاء عن نظام الأسد في سوريا، والآن أشعلت الحرب بينها وبين إيران، كما قامت الولايات المتحدة حصاراً شاملاً، ولا أن يرسل عليها صواريخ تزيل النظام وأهله، ولا أن يحاكمها بحجة أنها خالفت القوانين الدولية، أو لم تأخذ رضا ومباركة مجلس الأمن؛ بل هي من تقرر وتعاقب، بل يمكنها أن توقف قرارات المحاكم الدولية ومحاصرة من سولت له نفسه متابعة الحلفاء. والآخرون إما أن يتناغموا مع هذه الوضعية أو ينتظروا الويلات التي بشن غارات على الحوثيين في اليمن انتهت بالاتفاق على ألا تصاب المصالح الأميركية من سفن وقواعد عسكرية بسوء.

هذه القوى العظمى، وبالأخص الولايات المتحدة، لا يمكن لأحد أن يفرض عليها الرئيسي لها هي الولايات المتحدة؛ لم تكن أبداً أنها في بروج مشيدة؛ لأن عندها وكلاء في كل المنطقة يؤمنون بمبدأ الموالاة للولي الفقيه، وتمدهم بالسلاح والأموال؛ كما أنها نجحت في تعزيز المصالح القومية الإيرانية، والتمركز داخل النظام الإقليمي، وابتزاز الخصوم والأنداد، ومأسسة عقيدة مفادها بأنه إذا كانت هناك حروب إقليمية فإنها لا محالة ستدور دائماً على أراضي الآخرين، وليس داخل أراضيها.

إيران كانت تعتقد، كما بعض المفكرين العرب بأن ما يجري من أحداث ومفاوضات لا متناهية حول النووي الإيراني ما هو إلا مسرحية شكسبيرية بطلتاها إيران وإسرائيل، والكاتب المسرحي؛ اشتغل الإسرائيليون لسنوات على كيفية القضاء على مقومات النظام الإيراني، وأصبحوا بارعين في المراوغة والكتمان والمباغتة. تجاوز «الموساد» الخرائط والحدود، وجند الجواسيس، وفعل كل هذه الاختراقات داخل إيران.

والإيرانيون على علم بأن أميركا وإسرائيل جسم واحد، وأنه رغم التصريحات المتناقضة في بعض الأحيان بين واشنطن وتل أبيب، فإن العقيدة واحدة، والمصالح واحدة، والتعاون الاستراتيجي والعسكري دائم، وأن الدول الغربية في المسائل الوجودية لا يمكنها أن تتجاوز رغبات الدولة العبرية.

ظن الإيرانيون أن الحكومة الإسرائيلية متبوعة بانتخابات ديمقراطية، وأن الناخبين سيسقطون أي حكومة تضع شعبها في حرب استنزاف تسقط فيها الأرواح والمباني؛ ولكن غاب عنهم أنه في الحروب المصيرية لا تسقط هذه الحكومات، بل تتقوى وتكون على استعداد لتحمل التكلفة، وبخاصة أن عندها شيكاً على بياض من أميركا والحلفاء.

الأمور صعبة ومعقدة للغاية، والمستقبل سيحكمه قانون القوة، بدل قوة القانون. والمنظمات الدولية بما فيها الأمم المتحدة ستصبح صورية وغير مؤثرة، ودول العالم ستكون ملزمة بالاصطفاف مع القوى العظمى، وسيزداد السباق العالمي نحو التسلح في بيئة دولية تعرف اليوم أزيد من ٥٧ أزمة نزاع مفتوحة، وأزيد من ٢٠٠ من الجماعات المسلحة، وتكلف فيها الصراعات نحو ١٧ تريليون دولار، وهي وقائع وأرقام لم تصل إليها البشرية من قبل.

انعدام الخدمات وضعف الأجهزة الأمنية يؤرق أهالي مدينة منبج

تقرير/ خالد الحسين

في مدينة منبج الواقعة في ريف حلب الشرقي، يعيش السكان حالة من الاستياء الشعبي المتصاعد بسبب الانقطاع المتكرر لمياه الشرب والانعدام شبه الكامل للتيار الكهربائي، وسط غياب شبه تام للخدمات الأساسية وانتشار مظاهر السلاح والانفلات الأمني. المدينة، التي كانت يومًا مركزًا حيويًا للحياة التجارية والزراعية، أصبحت اليوم نموذجًا حزينًا لمعاناة السوريين مع تدهور البنى التحتية وغياب الرقابة الرسمية.

في شوارع منبج، حيث الغبار يعلو الأرصفة، والمحال تُفتح على استحياء، يتحدث الناس بمرارة عن واقعهم اليومي الذي يزداد سوءًا. مياه الشرب، التي تُعد حقًا أساسيًا، باتت تأتي في أحسن الأحوال مرة كل أربعة أو خمسة أيام، ولساعات محدودة لا تكفي لملء خزانات البيوت. أما الكهرباء، فقد تتجاوز ساعات الوصل فيها ست ساعات يوميًا، وغالبًا ما تكون متقطعة أو ضعيفة التوتر. هذا الواقع خلق بيئة خانقة للسكان، خاصة في ظل ارتفاع درجات الحرارة في الصيف، وانعدام البدائل الفعالة.

التقى «السوري» خلال جولتنا في المدينة بالسيدة أم علي، وهي أم لأربعة أطفال، تعمل في دكان صغير لتأمين لقمة العيش. تحدثت بلهجة يغلب عليها التعب والغضب، قائلة: «نحن نعيش بلا ماء ولا كهربا، ولا أحد يسأل عنا. الحمّام لا نستطيع استخدامه إلا عندما تأتي المياه، والغسيل نؤجله لأيام. الأولاد لا ينامون من الحر، ولا نستطيع تشغيل المروحة، فكيف سيعيش الإنسان بهذا الوضع؟». تضيف وقد غلبتها الدموع: «يقولون الدولة موجودة، فأين هي؟ لا نراها إلا على الورق. لا خدمات، لا أمان، لا حياة.»

أما الشاب أحمد، الذي يعمل في محل لبيع الألبسة، فقد ركز في حديثه على انعدام الأمن وانتشار السلاح في المدينة، حيث بات الخوف من إطلاق النار أو الاشتباكات العشوائية جزءًا من الحياة اليومية. يقول: «المظاهر المسلحة في كل مكان، لا تعرف من يسيطر ومن يفرض القانون. كثير من الناس تعرضوا للسرقة أو الاعتداء، ولا أحد يجرؤ على الشكوى. الشرطة غائبة، والدولة غائبة، ونحن نعيش في قلق دائم.» وتحدث إلينا أيضاً الحاج أبو ياسر، وهو رجل ستيني متقاعد من قطاع التعليم، قائلاً: «منبج كانت من أجمل المدن، فيها نشاط وعمران. اليوم صارت مدينة منسية. الخدمات شبه معدومة، الشوارع مكسرة، القمامة متراكمة، والمستشفيات تفتقر للأدوية والطواقم. نحن نطالب الدولة السورية بأن تتحمل مسؤوليتها. لا يكفي أن نُرفع الشعارات الوطنية دون تطبيق فعلي على الأرض.»

المعاناة لا تقتصر على الانقطاعات، بل تشمل أيضًا آثارها الممتدة على كل جوانب الحياة اليومية. فالمحال التجارية تعاني من ضعف التبريد ما يتسبب في تلف المواد الغذائية، والمدارس التي تعمل بنظام «الدوام الصيفي» تفتقر للتهوية، مما يزيد الضغط على الطلاب والمعلمين. كما أن الانقطاع المستمر للمياه يُجبر الأهالي على شراء صهاريج بأسعار مرتفعة، ترهقهم اقتصاديًا، في وقت يعيش فيه غالبية السكان تحت خط الفقر.

وفي ظل هذه الظروف الصعبة، تتزايد الأصوات المطالبة بضرورة التدخل العاجل لإعادة الحياة إلى منبج. المواطنون يرون أن الحكومة السورية، بصفتها السلطة السيادية، تتحمل المسؤولية المباشرة في توفير الخدمات الأساسية، أو على الأقل ضمان الحد الأدنى من مقومات العيش الكريم. ويؤكد كثيرون أن الصمت الرسمي تجاه هذه المطالب لن يؤدي إلا إلى تفاقم الاحتقان الشعبي، وفتح المجال أمام المزيد من الفوضى.

أهالي منبج لا يطلبون المستحيل، بل فقط حقوقًا أساسية تضمن لهم الحياة الكريمة: مياه شرب نظيفة، كهرباء مستقرة، أمن في الشوارع، ومستشفى يقدم العلاج. هم يريدون أن يعيشوا كباقي السوريين، وأن تُعاد إليهم مدينتهم التي باتت تُعرف اليوم بأنها «منسية» بكل ما تحمله الكلمة من ألم ومرارة. وفي ظل هذه الظروف القاسية، لا يزال الأمل ضعيفًا، لكنه لم يمت، بأن تستفيق الجهات المسؤولة وتبدأ بمعالجة هذا الإهمال قبل فوات الأوان.

حماة.. تراجع إنتاج القمح بسبب الجفاف

حماة/ جمانة الخالد

تراجع إنتاج القمح في سوريا يعزى بشكل كبير إلى الجفاف الذي تشهده البلاد. أدى الجفاف إلى تضرر كبير في المساحات المزروعة بالقمح، مما أثر على المحصول بشكل ملحوظ.

يعاني القمح في سوريا من تراجع كبير في الإنتاج بسبب نقص المياه، مما أدى إلى خسائر فادحة في المحاصيل. تشير بعض التقديرات إلى أن نسبة التراجع قد تصل إلى ٧٥٪ من الإنتاج المحلي للقمح، مما يهدد الأمن الغذائي في البلاد.

الجفاف يؤثر بشكل خاص على المناطق التي تعتمد على مياه الأمطار في الزراعة، حيث تضررت المساحات البعلية بشكل كبير.

تراجع إنتاج القمح يفاقم من أزمة الغذاء في سوريا، حيث يعتبر القمح من المحاصيل الاستراتيجية والأساسية لسد احتياجات السكان. اضطرت الحكومة السورية إلى فتح باب الاستيراد لتغطية النقص في القمح بسبب الجفاف، مما يعكس خطورة الوضع.

وسجّل مزارعو منطقة الغاب في ريف حماة الغربي أسوأ موسم لزراعة القمح منذ خمسة عقود، نتيجة لانحباس الأمطار في فترة حرجة من مراحل نمو المحاصيل الشتوية، ما أدى إلى تراجع غير مسبوق في الإنتاج وأوقع العديد من الفلاحين في دوامة الديون والعجز المالي.

ووفقاً لما أفاد به عدد من الفلاحين، فقد انخفضت كميات الإنتاج هذا العام إلى مستويات غير مألوفة في الأراضي البعلية، إذ لم يتجاوز محصول بعض الحقول ٣٠ كيلوغراماً في الدونم الواحد، رغم أن الغاب تُعدّ من مناطق الاستقرار الأولى من حيث المعدلات المطرية.

وقال مزارعون، إن هذا الموسم لم يشهد له مثيلاً من حيث ضعف الإنتاج، مؤكدين أن المردودية تراجعت إلى أقل من ١٠٠ كيلوغرام في كثير من الحقول، وهو رقم لا يكفي لتغطية نفقات البذار أو الأسمدة.

وأضافوا: «الكارثة ليست فقط في الخسارة المباشرة، بل في تراكم الديون لصالح الجمعيات الفلاحية والمصرف الزراعي، وعدم القدرة على تأمين نفقات المعيشة اليومية».

أما آخرون فقد أوضحوا أن إنتاج ١١ دونماً من حبة البركة لم يتجاوز ٢٢٣ كيلوغراماً، ليبقى منها بعد التنظيف نحو ١٠٥ كيلوغرامات فقط، وهو رقم لا يغطي حتى أجور العمال الذين حصدوا المحصول يدوياً، لافتين إلى أن خسائره في محاصيل حبة البركة والكزبرة تخطت حاجز ٢٠ مليون ليرة، نتيجة لشح المياه خلال مراحل الإزهار.

وتراوح الإنتاج في الحقول غير المروية بين ٣٠ و٢٠٠ كيلوغرام في الدونم، وهي نسبة متدنية مقارنةً بالمواسم السابقة، لكن الحقول المروية حافظت نسبياً على مردودية جيدة تراوحت بين ٣٠٠ و٥٠٠ كيلوغرام للدونم، بفضل توفر مصادر مياه الري.

ولم يقتصر الضرر على القمح فقط، بل شمل معظم المحاصيل الشتوية كالحمص والبيانسون وحبة البركة، التي عانت أيضاً من ضعف الإنتاج بسبب الجفاف ونقص التغذية المائية في مراحل النمو الأساسية.

وبحسب الأرقام الرسمية، بلغت المساحة المزروعة بالقمح في منطقة الغاب هذا الموسم نحو ٥٢,٥٤١ هكتاراً، في حين خرجت حوالي ٧,٧٨٢ هكتاراً منها بالكامل من دائرة الإنتاج نتيجة لانعدام الأمطار، وهو ما يسلط الضوء على التحديات البيئية والمناخية المتصاعدة التي تهدد الأمن الغذائي للفلاحين والمجتمع المحلي في المنطقة.

ودفعت موجة الجفاف وتراجع الإنتاج الزراعي في محافظة حماة الجهات المعنية إلى فتح صمامات سد الرستن للمرة الثانية هذا العام، بهدف دعم الفلاحين المتضررين وتوفير مياه الري للمساحات المهددة بالخروج من دائرة الإنتاج، وذلك على الرغم من العجز المائي الحاد الذي تعانيه بحيرة السد.

توسع تجارة «الأمبيرات» في طرطوس واللاذقية وسط غياب الكهرباء وتضارب القوانين

تقرير/ ا-ن

في ظل الانقطاع الطويل والمتكرر للتيار الكهربائي منذ عام ٢٠١٧، بات نظام «الأمبيرات» المعتمد على مولدات الكهرباء الخاصة، واقعًا شائعًا في محافظتي طرطوس واللاذقية، وسط طلب متزايد وغياب أطر قانونية واضحة تنظم هذه الخدمة.

وتحوّل نظام «الأمبيرات»، الذي بدأ بالظهور بشكل فعلي منذ عام ٢٠٢٠ بعد السماح به عام ٢٠١٩، إلى بديل للكهرباء العامة في المناطق التي تعاني من تقنين قاس. يعتمد هذا النظام على اشتراك المواطنين بكميات محددة من الطاقة الكهربائية تُولد عبر مولدات خاصة، يحدّد سعرها بناءً على كلفة المازوت. إلا أن الأسعار غير مستقرة نتيجة تقلبات سوق المحروقات، وتفاوت شروط التشغيل من منطقة إلى أخرى.

ورغم انتشاره الواسع، لا يزال الوضع القانوني لتجارة «الأمبيرات» يكتنفه الغموض، إذ تُمنع في بعض المناطق بموجب تعاميم رسمية، بينما يُتغاضى عنها في مناطق أخرى، ما يفتح الباب للفوضى والمخاطر الفنية والبيئية. فمعظم هذه المولدات تُركب بطرق عشوائية ومن دون تخطيط هندسي، ما يشكل تهديدًا مباشرًا على سلامة السكان.

ويتطلب تنظيم هذه التجارة استثمارات ضخمة، تشمل شراء مولدات عالية المواصفات تتجاوز قيمتها ٦٠٠ مليون ليرة سورية، إضافة إلى تمديدات كهربائية وكابلات خاصة، وكادر تقني متكامل. ووفقًا لأحد أصحاب المولدات في حي المشيكة بطرطوس، فإن مولدة واحدة باستطاعة ١٦٠ كيلوواط يمكن أن تنتج فعلياً نحو ١٣٠ كيلوواط، وتحتاج إلى صيانة دورية كل ٢٠٠ ساعة عمل، وتكاليف تشغيل تصل إلى نحو ٧ ملايين ليرة شهريًا.

ويضيف، أن سعر «الأمبير» الأسبوعي يتراوح بين ٥٠ إلى ٦٠ ألف ليرة، وفقًا لتكلفة المازوت، مع تشغيل يومي يمتد من الساعة العاشرة صباحاً حتى منتصف الليل، مع استراحة ساعتين. كما تُفرض رسوم إشغال بلدية تصل إلى ١,١٧ مليون ليرة كل ثلاثة أشهر، وتُشترط المعاينة الفنية لموقع المولدة لتفادي الإزعاج والتلوث.

هذا الوضع يخلق واقعاً معيشياً غير عادل، حيث تقتصر خدمات المولدات على القادرين مادياً، بينما يواجه المواطنون الآخرون عتمة شبه دائمة. ويطالب الأهالي بضرورة تنظيم هذا القطاع عبر قوانين واضحة، تضمن السلامة العامة وتراعي الظروف المعيشية، خصوصًا بعد رفع أسعار الكهرباء الرسمية، واستمرار شح التغذية في معظم المناطق الساحلية.

في ظل انسحاب الحكومة تدريجياً من مسؤولياتها الخدمية، يزداد الاعتماد على «الأمبيرات» كحلّ مكلف ومؤقت، دون وجود استراتيجية شاملة لحل أزمة الطاقة التي باتت تشكل عبئاً يومياً على السوريين.

في دوامة الاحتيال العقاري..مواطنون في حمص يفقدون منازلهم

حمص/ بسام الحمد

تحول حلم امتلاك منزل في مدينة حمص وسط سوريا إلى كابوس يومي للعديد من المواطنين. في ظل الفوضى العقارية التي تعيشها المدينة، أصبحت عمليات النصب والاحتيال العقاري تجارة رائجة، يدفع ثمنها المواطنون البسطاء الذين يحلمون بامتلاك سقف يؤويهم. أبو محمد، موظف في الخمسينيات من عمره، يروي كيف خسر كل مدخراته بعد أن اشترى شقة في حي الوعر تبين أنها مسجلة باسم شخص آخر. «دفعت ١٥٠ مليون ليرة ثمناً للشقة، وبعد شهرين اكتشفت أن البائع ليس المالك الحقيقي»، يقول الرجل بحسرة وهو ينتظر منذ عامين حكماً قضائياً قد لا يأتي أبداً.

هذه القصة ليست الوحيدة في حمص، فبحسب مصادر قضائية، تم تسجيل أكثر من ٨٠٠٠ حالة تزوير عقاري في المحافظة خلال السنوات الثلاث الماضية. المشكلة تتفاقم في الأحياء التي تعرضت للنزاعات المسلحة، حيث اختفت العديد من السجلات العقارية، أو تم التلاعب بها لخدمة مصالح بعض الأشخاص. في حي الحولة، على سبيل المثال، تحولت عشرات المنازل المهجورة إلى ساحة لعمليات بيع وهمية، حيث يبيع السماسرة نفس العقار عدة مرات لمشترين مختلفين.

أم علي، أرملة في الستينيات من عمرها، تعيش مأساة مختلفة. فقد ورثت منزلاً عن زوجها في حي بابا عمرو، لكنها تفاجأت بقدوم شخص يحمل سند ملكية مزوراً للمنزل. «عشت في هذا المنزل منذ زفافي عام ١٩٨٥، واليوم يريدون إخراجي منه بقوة القانون»، تقول السيدة بينما تظهر وثائق تثبت ملكيتها للمنزل تعود إلى عشرات السنين. المشكلة أن هذه الوثائق لم تكن مسجلة في السجل العقاري، وهو ما يستغله المحتالون لتنفيذ عملياتهم.

وتنتشر في أحياء حمص القديمة، ظاهرة «العقود البرانية» بشكل كبير. هذه العقود التي توقع بين البائع والمشتري دون توثيق رسمي، أصبحت بوابة واسعة للنصب والاحتيال. المهندس خالد، الذي اشترى شقة في حي جورة الشياح بعقد براني، يروي كيف خسر ٢٠٠ مليون ليرة: «بعد ستة أشهر من الشراء، اكتشفت أن هناك ثلاثة أشخاص آخرين يدعون ملكية الشقة نفسها، كل منهم يحمل عقداً مختلفاً».

ويزيد الوضع القانوني المعقد في حمص من تعقيد المشكلة. فالمدينة تعتمد على عدة سجلات عقارية مختلفة، بعضها يعود إلى ما قبل الحرب، والبعض الآخر تم إنشاؤه خلال السنوات الماضية. هذا التعدد في المرجعيات خلق فجوات قانونية يستغلها المحتالون. المحامي وائل الحسيني يشرح: «هناك عقود مسجلة في دوائر مختلفة، وأحياناً تتعارض مع بعضها البعض، مما يجعل إثبات الملكية مهمة شبه مستحيلة».

وتختلف طبيعة المشكلة في ريف حمص الشمالي، ولكن النتيجة واحدة. فالكثير من الأراضي الزراعية تم الاستيلاء عليها باستخدام وثائق مزورة. أبو أحمد، مزارع من قرية الحواش، فقد أرضه التي ورثها عن أبيه بعد أن قدم شخص من مدينة أخرى وثائق تثبت ملكيته للأرض. «عائلتنا تعمل في هذه الأرض منذ أكثر من مئة عام، واليوم يأتي من لا يعرف حتى مكانها ويقول إنها ملكه»، يقول المزارع الغاضب.

أما في الأحياء الراقية من المدينة، مثل شارع الغوطة والضيعة، فالمشكلة تأخذ شكلاً آخر. فهنا تنتشر عمليات بيع العقارات المصادرة، والتي كانت تعود لأشخاص غادروا البلاد أو اعتقلوا. العديد من هذه العقارات بيعت عدة مرات، مما خلق نزاعات معقدة بين المشترين والمالكين الأصليين الذين بدأ بعضهم بالعودة إلى المدينة.

تشرح المحامية سمر الدالاتي، المتخصصة في القضايا العقارية، حجم الكارثة: «لدينا حالات لعقارات بيعت خمس مرات لأشخاص مختلفين، كل منهم يحمل وثائق تبدو قانونية. المشكلة أن القضاء يحتاج إلى سنوات لحل هذه النزاعات، وخلال هذه الفترة يظل الضحايا في حالة من عدم اليقين».

وتحاول السلطات المحلية في حمص معالجة المشكلة، ولكن بخطوات بطيئة. فقد بدأت مؤخراً بمشروع لتوحيد السجلات العقارية، لكن العملية تواجه عقبات كبيرة. المهندس بشار المحمود، المسؤول عن المشروع، يوضح: «نحاول رقمنة السجلات القديمة وتدقيقها، لكننا نعاني من اختفاء العديد من الوثائق الأصلية، ومن تعدد النسخ المزورة».

في الأثناء، يدفع المواطنون الثمن. فاطمة، وهي معلمة في الثلاثينيات من عمرها، تقول: «اشتريت شقة صغيرة بكل ما أملك، وبعد عام اكتشفت أن البائع ليس المالك، وأن هناك حكماً قضائياً بإخلاء العقار. اليوم أنا بلا منزل وبلا مال».

ويحذر الخبير الاقتصادي الدكتور نزار الحكيم من تداعيات هذه الأزمة: «الفوضى العقارية تقوض الاقتصاد المحلي، وتقلل ثقة المستثمرين، وتزيد من معاناة المواطنين. نحتاج إلى حلول جذرية وسريعة قبل أن تتحول المدينة إلى ساحة للفوضى والعنف».

نفايات متراكمة وأمراض محتملة.. سكن جامعة حلب بين إهمال الإدارة ونداءات الطلاب

حلب/ خالد الحسين

في داخل المدينة الجامعية في حلب يواجه طلاب السكن الجامعي مشكلة متفاقمة تهدد بيئتهم الصحية والنفسية، تتمثل في انتشار النفايات داخل بعض الوحدات السكنية، وعلى رأسها الوحدة ١٣ والوحدة ١٨، حيث تتراكم القمامة بشكل ملحوظ داخل المطابخ وفي الأجنحة، ما يتسبب بانبعاث روائح كريهة، وخلق بيئة خصبة لانتشار الأمراض والحشرات، الأمر الذي أثار استياءً واسعًا بين الطلاب، ودفعهم إلى توجيه نداءات متكررة للجهات المعنية لاتخاذ إجراءات فورية.

المطابخ في بعض الأجنحة تحولت من أماكن مخصصة للطهي إلى بؤر تكدّست فيها بقايا الطعام وأكياس القمامة لأيام دون رفعها، والنتيجة بيئة منفرة يصعب التعايش معها. الطلاب يؤكدون أن هذه الحالة لم تعد استثنائية، بل أصبحت شبه يومية، في ظل قلة عدد عمال النظافة، وضعف الرقابة من إدارة السكن، وتراخي بعض القاطنين في الالتزام بالسلوكيات الصحية

التقى «السوري» بالطالب «محمد الحسين»، أحد قاطني الوحدة ١٣، وهو طالب في السنة الثالثة بكلية الهندسة المعلوماتية، الذي عبّر عن استيائه قائلاً: «الوضع في المطابخ لا يُحتمل. الروائح كريهة جدًا، وأحيانًا نجد صراصير أو حشرات في المكان. للأسف هناك طلاب لا يرمون القمامة في الوقت المناسب، ويتركون بقايا الطعام في الأحواض وعلى الطاولات. حاولنا مرارًا أن ننظف بأنفسنا، لكن الوضع يحتاج إلى حل جذري يبدأ من إدارة السكن.»

وفي ظل هذه المعاناة، يتزايد الحديث بين الطلاب عن ضرورة إعادة تنظيم خدمات النظافة داخل السكن الجامعي. ومن أبرز المطالبات التي برزت مؤخرًا، زيادة عدد عمال النظافة المخصصين للوحدات السكنية، خاصة تلك التي تعاني من كثافة سكانية مرتفعة. كما طرح عدد من الطلاب فكرة تفعيل حملات تنظيف جماعية دورية بمشاركة الطلاب أنفسهم، على أن تكون مرافقة بتوزيع مواد تنظيف وتعقيم مجانية لكل جناح، لتشجيعهم على الحفاظ على بيئة نظيفة.

واقترح آخرون أن تقوم إدارة المدينة الجامعية بإصدار نشرات توعية خاصة بالنظافة، تتضمن تعليمات واضحة حول كيفية التعامل مع النفايات والمطابخ، وأوقات محددة لرمي القمامة، إضافة إلى لوحات توجيهية تُعلّق في كل طابق. كما دعا بعض الطلاب إلى تطبيق عقوبات تدريجية على من يساهم في تلويث المكان أو يهمل نظافة الجناح، كوسيلة للحد من الفوضى وتشجيع الالتزام الجماعي.

الطلاب لا يطالبون بالكثير، بل يأملون أن تتحول المدينة الجامعية إلى بيئة حضارية حقيقية تليق بالطلبة، وتكون داعمة لمسيرتهم العلمية والبحثية. هم يدركون أن السكن الجامعي ليس مجرد مكان للنوم، بل هو مساحة للحياة اليومية، والتفاعل، والاستقرار النفسي، ما ينعكس بشكل مباشر على أدائهم الأكاديمي.

اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، يحتاج السكن الجامعي في حلب إلى إدارة أكثر فاعلية، تتعامل مع قضية النظافة كأولوية لا تقل أهمية عن أي خدمة أخرى. فالاهتمام بالنظافة لا يقتصر على الشكل الجمالي، بل هو مسؤولية جماعية تمس الصحة العامة ومستوى الحياة الطلابية. وبين مطالب تحسين الخدمات، وتنظيم حملات النظافة، وتفعيل العقوبات، تبقى الكرة في ملعب الجهات المعنية التي يُنتظر منها أن تتحرك بجدية، لتعيد للمدينة الجامعية رونقها، وتمنح الطلاب بيئة تليق بطموحاتهم ومستقبلهم الأكاديمي.